
دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

الرسالة الثالثة والخمسون

الدولة والتجارة
في العصر البيزنطي الأوسط
(من القرن السابع حتى نهاية القرن الحادي عشر الميلادي)

د. وسام عبد العزيز فرج
قسم التاريخ - جامعة الكويت

حوليات كلية الآداب - الحولية التاسعة - ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م

المؤلف:
د. وسام عبد العزيز فرج
- استاذ تاريخ العصور الوسطى المساعد بجامعة الكويت
- دكتوراه الفلسفة في التاريخ من جامعة برمنجهام - بريطانيا ١٩٧٩.

من انتاجه العلمي:

الكتب:

- **العلاقات بين الامبراطورية البيزنطية والدولة الأموية حتى منتصف القرن الثامن الميلادي** (الاسكندرية، ١٩٨١)
- **دراسات في تاريخ وحضارة الامبراطورية البيزنطية، حـ ١: الامبراطورية البيزنطية من ٣٢٤ - ١٠٢٥م** (الاسكندرية، ١٩٨٢).

المقالات:

- الامبراطور باسيل الثاني «سفاح البلغار» (٩٧٦ - ١٠٢٥م) والعوامل التي حددت اتجاه السياسة في عصره، **مجلة كلية الآداب - جامعة المنصورة** العدد ٣ (١٩٨٢).
- قوانين الملكية الزراعية في الامبراطورية البيزنطية في القرن العاشر الميلادي، **ندوة التاريخ الإسلامي والوسيط**، المجلد الثاني (١٩٨٣).
- السلاف في شبه جزيرة البلقان وجهود الامبراطورية البيزنطية لاسترداد سيادتها (٥٩١ - ١٠١٨م) **المجلة التاريخية المصرية**، العدد ٣٠ (١٩٨٤)
- اضواء على مجتمع القسطنطينية: دراسة في التاريخ الاجتماعي لمدينة قسطنطين حتى نهاية القرن الحادي عشر الميلادي، **مجلة كلية الآداب** - جامعة المنصورة، العدد الخامس (١٩٨٤).

محتوى البحث



ملخص

يتناول البحث موقف الدولة البيزنطية من النشاط التجاري في العصر البيزنطي الأوسط، أي في العصر الذي يمتد زمنيا حوالي خمسة قرون بين مطلع القرن السابع الميلادي، واواخر القرن الحادي عشر الميلادي. لقد بين الباحث انه لم يحدث اي تغير عنيف أو فجائي في تواصل الحياة الاقتصادية لعالم البحر المتوسط في القرن السابع الميلادي. فرغم ظهور قوة المسلمين البحرية وحملاتهم المتتالية ضد جزر شرق البحر المتوسط والبحر الأيجي، استمر نشاط السفن التجارية البيزنطية ولم يتوقف. واذا كان هناك انكماش في حجم التجارة البحرية في البحر المتوسط في العصر البيزنطي الأوسط، فان ذلك لم يحدث بسبب الفتوح الإسلامية، بل بسبب القيود التي فرضتها الإدارة البيزنطية على النشاط التجاري لرعاياها.

لقد اوضح البحث ان الدولة البيزنطية لم تكن ذات عقلية تجارية، فلم يكن اهتمامها بالنشاط التجاري من أجل تنمية التجارة وتشجيعها بهدف تحقيق الربح، بل من أجل السيطرة والتحكم فيها. ورغم ان قراءة كتاب الوالي تبين بما لايدع مجالا للشك حرص الحكومة البيزنطية على تقييد التجارة، الا أن هذه الوثيقة تقدم صورة هامة للحياة التجارية في مدينة القسطنطينية. ولم تقتصر رقابة الدولة على نشاط النقابات التجارية في القسطنطينية، بل امتدت إلى مراكز الحدود حيث حددت الدولة عدداً من المنافذ التجارية واشترطت الا تسلك التجارة غيرها. وقامت تلك المراكز بتحصيل رسوم جمركية على التجارة العابرة. ورغم تمتع مجالات النشاط التجاري والحرفي للقطاع الخاص في مدينة القسطنطينية بالاعفاء من الضرائب، فقد عجزت عن اجتذاب كل رأس المال الخاص الذي يبحث عن الاستثمار.

ولقد فرضت الحكومة البيزنطية حظرًا على سفر بعض اعضاء النقابات التجارية خارج مدينة القسطنطينية لعقد الصفقات التجارية، لأن الدولة كانت تفضل بقاء التجار البيزنطيين في بلادهم وترك التجار الأجانب يتحملون عناء السفر ومشقة الحضور إلى بيزنطة من اجل التجارة. كذلك خضع التجار الأجانب لقيود دقيقة نظمت معاملاتهم التجارية، وحددت اقامتهم وجعلتهم دائما تحت المراقبة في بيزنطة. وبالإضافة إلى ذلك حددت الدولة قائمة بالسلع المحظور تصديرها خارج الحدود. لقد اشبعت هذه السياسة كبرياء البيزنطيين واعتدادهم بانفسهم، وحققت لهم على المدى القصير ميزة عقد الصفقات التجارية المربحة على أرضهم، ومكنتهم من استخدام الموارد الاقتصادية كسلاح في خدمة المصالح السياسية للدولة. ولكن عواقبها السيئة كانت على المدى البعيد، اذ مكنت تجار دويلات المدن الإيطالية في النهاية من السيطرة على التجارة الداخلية والخارجية للامبراطورية البيزنطية ابتداءًا من الربع الأخير للقرن الحادي عشر الميلادي.



الدولة والتجارة في العصر البيزنطي الأوسط (من القرن السابع وحتى نهاية القرن الحادي عشر الميلادي)(*)

يرتبط النشاط التجاري عادة بحياة المدينة، لدرجة أن بعض المؤرخين يطلقون على أى موقع سكانى يوجد به تجار وأسواق اسم مدينة [1]. وكانت معظم المدن المزدهرة ذات النشاط التجاري والصناعي حتى مطلع القرن السابع الميلادي، تقع في الولايات الشرقية من الامبراطورية البيزنطية، مثل الاسكندرية وأنطاكية وبيروت ودمشق وغزة. ولكن يجب ألا نبالغ في تصور حجم عوائد هذا النشاط التجاري بالنسبة للدخل العام للدولة. فقد كانت الامبراطورية البيزنطية دولة من دول العصور الوسطى، وكان أكبر مصدر لدخلها العام يأتي مما تنتجه الأرض الزراعية، أما نصيب الدخل العام للدولة من التجارة والصناعة، فلم يشكل إلا جزءاً صغيراً. ولقد حدد بعض الباحثين نسبة الدخل الاجمالي للدولة من الأرض والزراعة في القرنين الخامس والسادس الميلاديين بما يساوى عشرين مرة مما يتم تحصيله من التجارة والصناعة تقريبا. [2] وإذا كانت عوائد التجارة والصناعة لم تشكل إلا نسبة صغيرة من موارد الامبراطورية البيزنطية، فإنها كانت تفوق عوائد التجارة في الغرب الأوروبي قبيل القرن الحادى عشر الميلادي حيث ساد النظام الاقطاعي.

ويرجع السبب في انخفاض عوائد التجارة والصناعة في بيزنطة، إلى أن الحكومة البيزنطية لم تحرص على تشجيع التجارة وتنميتها بهدف تحقيق الربح المادى، وإنما على العكس من ذلك حرصت على فرض العديد من القيود على النشاط التجاري. فبالنسبة للعملة بصفة عامة والعملة الذهبية على وجه الخصوص، حرصت الحكومة البيزنطية على منع تصديرها خارج حدود الامبراطورية وفضلت اتباع نمط الاقتصاد المغلق. لقد كانت أول خطوة اتخذتها الحكومة البيزنطية في هذا الاتجاه، قيامها باصدار قانون يحرم خروج الذهب خارج حدود الامبراطورية.

والمرجح أن هذا القانون الذي ورد ضمن مجموعة جستنيان القانونية Codex Justinianus قد صدر في عام ٣٧٤/٣٧٥م وقد نص على الآتي:

«يجب ألا يقع الذهب في أيدى البرابرة، وإذا وقع في أيديهم فيجب العمل بدهاء على ألا يظل معهم. ومن الآن فصاعداً، إذا قام التجار بتزويد البرابرة بالذهب، سواء ببيعه لهم أو بدفعه لهم مقابل شراء أي سلع منهم، فإنهم يقعون تحت طائلة القانون، وسيتعرضون لعقوبة دفع الغرامة، فضلا عن عقوبات أخرى أشد. وإذا لم يقم الوالي بمصادرة مثل هذا الذهب فإنه يعتبر طرفا شارك في التستر على الجريمة»[٣].

وجدير بالذكر أن هذا القانون تكرر حرفياً في المجموعة القانونية التي أصدرها الامبراطور ليو السادس Leo VI (٨٨٦ ـ ٩١٢م) المعروفة باسم بازيلكا Basilika[٤]. كما ورد مضمون القانون نفسه ضمن ضمن القواعد التنظيمية الواردة في مصدر آخر ينسب للامبراطور ليو السادس أيضا، ويعرف بكتاب الوالي Eparchikon Biblion مما يدل على أن هذا القانون كان مطبقا في القرن العاشر الميلادي[٥].

ولكن من الواضح أن حكومة الامبراطورية البيزنطية لم تكن من جانبها ملتزمة دائما بهذه القوانين والقواعد، بل إنها كثيراً ما خالفتها. ولاشك أن قيام الحكومة بدفع مبالغ من العملة الذهبية لفداء أسرى الحرب، كان مثالاً مألوفاً لتخليها في بعض الأحيان عن الالتزام بنص هذا القانون[٦]. أكثر من هذا، كانت الحكومة البيزنطية في ظروف الضرورة القصوى مستعدة لتقديم هدايا ودفع إعانات مالية ورشاوي في صورة مبالغ كبيرة من العملة الذهبية للشعوب الأجنبية لتحقيق أغراض سياسية، كما فعلت مع الشعوب الجرمانية والفرس والآفار في العصر البيزنطي المبكر، أو مع المسلمين والبلغار والروس في العصر البيزنطي الأوسط[٧].

وإذا حاولنا تقدير أثر هذه المبالغ من العملة الذهبية التي كانت تدفعها الدولة البيزنطية للشعوب الأجنبية على موارد الدولة المالية، وعلى مخزون المعدن الثمين المتاح لديها، فيمكن القول أن هذه المبالغ مهما كانت كبيرة في بعض الأحيان، إلا أن دفعها كان غير دائم أو منتظم في كل الأحوال. كذلك فإن أى مبلغ مدفوع لشعب

من هذه الشعوب الأجنبية كان لا يقارن بأدنى تقدير لتكلفة حملة عسكرية كبيرة، مثل تلك الحملة العسكرية الفاشلة التي أرسلتها بيزنطة ضد الوندال في شمال أفريقيا سنة ٤٦٨م، كما أن القليل من هذه المبالغ يمكن أن يقارن بعائد بند واحد من بنود الضرائب الأساسية. والمرجح أن التأثير الايجابي لهذه الهدايا والاعانات المالية والرشاوى على الموارد المالية المحدودة الهشة، لبعض الممالك الجرمانية، وعلى الموارد المتخلفة لقبائل البرابرة الرحل، كان أكبر من تأثيرها السلبي على الموارد المالية المستقرة والمتعددة للامبراطورية البيزنطية[٨].

لقد كان العثور على مجموعات من العملة الذهبية البيزنطية في بعض جزر بحر البلطيق المواجهة لشبه جزيرة اسكندناوة، وفي بعض أقاليم الغرب الأوروبي المطلة على حوض نهر الراين Rhine، وفي أقاليم روسيا المطلة على حوض نهر الدنيبر Dnieper وراء الاعتقاد في قيام حركة تجارية نشطة بين الامبراطورية البيزنطية من ناحية، وبين تلك المناطق من القارة الأوروبية من ناحية أخرى. ولكن هذا التفسير لم يعد مقبولاً ببساطة. إذ يفضل بعض المؤرخين الحديثين تفسير ذلك في ضوء ما ذكرناه من قيام الدولة البيزنطية مراراً بدفع مبالغ كبيرة من العملة الذهبية للشعوب الأجنبية المستقرة في بعض تلك المناطق، أو للقبائل المتبربرة التي عبرت تلك المناطق لفداء أسرى الحرب، أو كاعانات مالية ورشاوي استهدفت تحقيق أغراض سياسية. ففي جميع هذه الحالات خرجت العملة الذهبية البيزنطية بشكل مباشر خارج حدود الدولة. وبالطبع يجب أن نأخذ في الاعتبار حقيقة وجود ذلك التحكم الدقيق والنظام الصارم الذي فرضته الحكومة البيزنطية على حركة التجارة عبر حدودها بصفة عامة، والحظر القانوني القائم على استخدام الذهب طرفاً في المعاملات التجارية مع الخارج[٩].

على أية حال، إن القيود التي فرضتها الحكومة البيزنطية على التجارة الداخلية والخارجية، تبين بوضوح أنها لم تكن ذات عقلية تجارية تستهدف تحقيق الربح. لقد أكد الامبراطور ليو السادس (٨٨٦ - ٩١٢م) هذه الحقيقة في مؤلفه عن فن الحرب والقتال Taktika حين قال:

«إن سعينا لاخضاع اعدائنا لا يستهدف تحقيق الربح الاقتصادي»[١٠].

ويظهر هذا الاتجاه المعادي للتجارة بوضوح في القرن التاسع الميلادي فيما روته المصادر البيزنطية عن الامبراطور ثيوفيل Theophilus (٨٢٩ ـ ٨٤٢). فحين شاهد هذا الامبراطور من شرفة القصر الامبراطوري سفينة تجارية كبيرة تقترب من المرفأ في القرن الذهبي، سأل من حوله عن صاحب هذه السفينة، وما أن علم أن السفينة وحمولتها مملوكة لزوجته الامبراطورة ثيودورا Theodora حتى أصيب بصدمة، فاشتغال الامبراطورة بالتجارة فيه سبة وإساءة لشرف المنصب الامبراطوري. ولهذا صرخ الامبراطور قائلاً:

«ياللهول، لقد جعل الله مني امبراطوراً ثم جعلتني زوجتي الامبراطورة تاجراً صاحب سفينة! هل رأى أحد من قبل امبراطور الرومان وزوجته يعملان بالتجارة؟»

وأمر الامبراطور على الفور باحراق السفينة وحمولتها [١١].

كانت حرية العمل ومجالات نشاط القوى الاقتصادية مقيدة في الامبراطورية البيزنطية، ربما بسبب طبيعة التكوين النفسي وأنماط التفكير الاجتماعي السائد من ناحية، ولكن أيضا بسبب حرص الحكومة على أن تكون القوة التنظيمية المهيمنة على النشاط الاقتصادي[١٢]. لقد كانت البداية ترجع إلى تلك الأزمنة الاقتصادية العنيفة التي صاحبت نهاية العصر القديم وفجر العصر الوسيط، والتي تعرف بأزمة القرن الثالث الميلادي في العالم الروماني، فخلال هذه الأزمنة الاقتصادية قامت الدولة الرومانية باخضاع الصناعة والتجارة لتحكم شديد[١٣]. وفي العصر البيزنطي الأوسط، نجد أن الحكومة البيزنطية استمرت في ممارسة دور القوة التنظيمية المشرفة على النشاط الاقتصادي بسبب حرصها على توفير حاجات القصر الامبراطوري والهيئة البيروقراطية، وامداد العاصمة بالمؤن والمواد الغذائية بأسعار معقولة من ناحية[١٤]، ولحرصها على منع تسرب عملتها الذهبية دون ضوابط إلى خارج حدود الامبراطورية من ناحية أخرى. لقد أرادت بيزنطة كوريثة للامبراطورية الرومانية، المحافظة على مكانتها كقوة عظمى في عالم العصور الوسطى. على أية حال، سرعان ما تحول هذا الدور التنظيمي إلى مجموعة من القيود على النشاط التجاري والصناعي، ولكن هذه القيود لم تصل أبدا إلى مرحلة التحكم الشديد والهيمنة الاقتصادية التي مارستها الدولة في العصر البيزنطي المبكر، عقب أزمة القرن الثالث الميلادي.

إن صور هذه القيود المفروضة على النشاط التجاري للقطاع الخاص في العصر البيزنطي الأوسط عديدة؛ فالقطاع الخاص لم يلق تشجيع الحكومة، بل تعرض للقيود التي حدت من نشاطه. لقد كان التجار ممنوعين من السفر إلى خارج حدود الامبراطورية، وكانت هناك حدود لحركتهم داخلها. فقد فضلت الحكومة البيزنطية أن يقوم تجار الأقاليم والتجار الأجانب بالحضور إلى القسطنطينية، على أن يقوم تجار العاصمة بالإتجار معهم داخل أسوار العاصمة، حتى يكون الجميع خاضعين لمراقبة الحكومة، ولم يكن هذا يعني أن حدود الدولة كانت مفتوحة أمام التجار الأجانب، فالتجارة بين الأمبراطورية البيزنطية وبقية العالم كانت تخضع لمسارات محددة، وتمر عبر عدد قليل من مراكز الحدود. وحين كان هؤلاء التجار الأجانب يصلون إلى العاصمة البيزنطية ببضائعهم، كانت معاملاتهم تخضع للرقابة والقيود الدقيقة التي تخدم مصالح الدولة السياسية. فمثلا كان إنتاج المصانع الحكومية محتكرا بالكامل للاستعمال الحكومي، ولم يكن بالتالي يعرض للبيع، سواء لرعايا الامبراطورية أو للتجار الأجانب. وفضلا عن ذلك، كانت بعض منتجات مصانع القطاع الخاص مسجلة في قائمة السلع المحظور تصديرها.

إن مصدرنا الرئيسي بالنسبة للتجارة والصناعة في بيزنطة، هو تلك الوثيقة المعروفة بإسم Eparchikon Biblion أي كتاب الأوامر والتعليمات الامبراطورية إلى والي مدينة القسطنطينية ويتضمن القواعد التنظيمية التي وضعتها الحكومة البيزنطية في عهد الامبراطور ليو السادس Leo VI (٨٨٦ - ٩١٢م) لتنظيم النشاط التجاري والصناعي في العاصمة البيزنطية(١٥). ويلاحظ أن هذه الوثيقة لا تقدم صورة شاملة للنشاط التجاري والصناعي، لأنها لم تكتب لهذا الغرض. ومن المحتمل أن نص هذه الوثيقة لم يصلنا كاملاً(١٦).

ويشتمل كتاب الوالي على اثنين وعشرين فصلاً، تتحدث الفصول التسعة عشر الأولى عن نقابات تجارية وحرفية محددة، أما الفصل العشرون فيشرح واجبات نائب الوالي Legatarios التي تتلخص في مراقبة الأسعار، ومراقبة التجار، لمنع تخزين السلع ورفع سعرها بهدف تحقيق الربح الفاحش(١٧). أما الفصل الحادي والعشرون، فيبين واجبات الوسطاء الرسميين الملحقين بأسواق الماشية(١٨). أما

الفصل الثاني والعشرون، فيتضمن بعض القواعد العامة التي تؤثر على التجار والحرفيين، والقانون المحلي الذي يخول للوالي ومساعديه القضاة، الفصل في المنازعات التجارية بين أصحاب العمل والعمال على أساس التحكيم[١٩]. وتجدر الإشارة إلى أن التسع عشرة نقابة المذكورة، لا تتضمن عدداً من النقابات المهمة مثل نقابة الحدادين، نقابة العاملين في نسج الصوف، ونقابة العاملين في نسج الكتان[٢٠]؛ كما لا توجد أية إشارة لنقابة أصحاب السفن والبحارة Naukleroi التي كانت موجودة غالبا في القسطنطينية[٢١]. كذلك لا تتناول هذه الوثيقة النقابات المماثلة في المدن الأخرى بالامبراطورية، لأنها تتحدث عن عدد من النقابات التجارية والحرفية في القسطنطينية فقط. وبطبيعة الحال لا تعكس القسطنطينية ـ مثل معظم العواصم ـ حياة الامبراطورية بصدق. كذلك لم يتعرض كتاب الوالي للتنظيم الداخلي للنقابات أو طبيعة تكوينها أو حجم نشاطها، إذ تناول فقط القواعد والضوابط التي فرضتها الحكومة البيزنطية على هذه النقابات[٢٢]. ولم تصلنا للأسف أية سجلات خاصة بالنشاط التجاري لأعضاء أي نقابة في سالونيكا Thessalonica أو طرابيزون Trabizond أو غيرها لتساعدنا في القاء الضوء على النشاط التجاري والصناعي في بقية الامبراطورية. وفي ظل كل هذه الاعتبارات لا يجد الباحث أمامه إلا أن يتناول المادة الواردة في هذه الوثيقة بحذر، مع الحرص على استكمالها من المصادر الأخرى كلما تيسر ذلك.

وكما يتضح من العنوان، فإن هذه الوثيقة عبارة عن أوامر الامبراطور أو تعليماته الى والي العاصمة Eparchos (Praefectus urbi)[٢٣]. وكان نطاق سلطات والي العاصمة يمتد لمسافة مئة ميل حول مدينة القسطنطينية، وكانت له مكانة رفيعة في هرم الهيئة الادارية للحكومة البيزنطية. فمن الناحية النظرية كانت له أسبقية على كبار الموظفين الآخرين مهما كانت مناصبهم وألقابهم. واذا حاولنا ان نقدم عرضا تفصيليا لمسئوليات هذا الوالي، فإن هذا يتطلب اقتباس الفصل الرابع بأكمله من المقدمة القانونية المعروفة باسم Epanagoge التي صدرت في عهد الامبراطور باسيل الأول Basil I (٨٦٧ ـ ٨٨٦م)[٢٤]، فضلا عن فقرات من كتاب المراسم البيزنطية De Cerimoniis الذي كتبه الامبراطور قسطنطين السابع بورفيروجنيتوس Constantine VII Porphrogenitus (٩١٣ ـ ٩٥٩م)[٢٥] وهو ما لا يتسع له المجال في هذه الدراسة.

ويمكن القول بصفة عامة أن مسئوليات والي العاصمة البيزنطية تتلخص في الإشراف على الشوارع والطرق داخل المدينة، والإشراف على جهاز رجال الشرطة Stratiotai epi te eirene[٢٦]، كما كانت تتبعه ادارة الأحوال الشخصية والمدنية الخاصة بتصريف معاملات أهل العاصمة، وكان بحكم منصبه أيضا يترأس جلسات المحكمة العليا في المدينة. وكان من أهم واجباته بالطبع، الإشراف على إدارة الأسواق ومراقبتها، وكانت النقابات التجارية والحرفية تمارس نشاطها تحت إشرافه الدقيق.

كان غرض الحكومة البيزنطية من هذه التعليمات والقواعد الواردة في كتاب الوالي ابقاء كل مهنة تجارية أو حرفية في الإطار الدقيق لنشاطها فقط، وتركيزها في موقع واحد حتى يكون من السهل على الوالي ومساعديه الإشراف عليها ومراقبتها لمنع العاملين فيها من الحصول على أرباح زائدة ولمنع تصدير سلع معينة فاخرة إلى الخارج[٢٧]. وكانت هناك أماكن محددة للمتاجر والورش والمصانع. فبعض هذه المتاجر وورش الحرفيين حدد موقعها عرف قديم، والبعض الآخر حددت الحكومة البيزنطية موقعه مثل المخابز. فقد حظر كتاب الوالي على أصحاب المخابز Artopoioi إقامة أفرانهم أسفل المباني السكنية للخطورة التي قد تنجم عن ذلك. كذلك حدد نفس المصدر أماكن بيع الماشية والأغنام للقصابين، إذ كان على تجار الماشية والأغنام عقد صفقاتهم مع القصابين في سوق تافروس Tavros أو سوق أماستيريا Amastria أو سوق ستراتجيون Strategion[٢٨].

ورغم أن قراءة كتاب الوالي تبين، بما لا يدع مجالا للشك، حرص الحكومة البيزنطية على تقييد التجارة، إلا أن هذه الوثيقة تقدم صورة مهمة للحياة التجارية في مدينة القسطنطينية. فعلى سبيل المثال، سمحت الحكومة البيزنطية لتجار المجوهرات Argyropratai بالتعامل في الذهب والفضة واللؤلؤ والأحجار الكريمة فقط[٢٩]. ولكن كانت هناك قيود على كمية المادة الخام التي يحصل عليها كل تاجر، إذ كان عليه ألا يشتري أكثر من رطل واحد من الذهب في كل مرة، سواء كان ذلك سبيكة من الذهب الخام أو ذهبا مشغولاً. فإذا تجاوز التاجر هذا الحد فعليه إبلاغ رئيس نقابته Ton Chrysochon وإلا تعرض لعقوبة الجلد، ودفع غرامة قيمتها رطل من الذهب[٣٠]. ورغم هذا القيد كان تجار المجوهرات قادرين على إقراض الوالي

مشغولات الذهب والفضة، واللافتات المعدنية لتزين القصر الامبـراطوري والعاصمة في المناسبات الرسمية، كما يبدو بوضوح في كتاب المراسم البيزنطية De Cerimoniis[٣١]. ويبدو أن تجار المجوهرات كانوا في حقيقة الأمر على قدر من الثراء إذ ذاعت شهرتهم كمرابين[٣٢].

وكانت السلع الواردة إلى القسطنطينية، تشتمل على بعض المواد الخام، مثل مادة الشمع الخام الضرورية لصنع الشمع، فضلا عن المنتجات المصنعة بالفعل، مثل العطارة التي كانت تأتي عبر طرابيزون Trebizond، والمنسوجات والملابس الكتانية الواردة من أقليم ستريمون Strymon وأقليم بنطس Pontus، والمنسوجات والملابس الحريرية الشامية الواردة مع تجار الشام، ويلاحظ أن الحكومة البيزنطية اهتمت بتجارة المنسوجات بصفة خاصة، وأفرد كتاب الوالي للمهن المرتبطة بها ستة فصول مختلفة: تجار الملابس والمنسوجات الحريرية الراقية Bestiopratai، تجار الملابس والمنسوجات الحريرية الواردة من الشام Prandiopratai، تجار الحرير الخام Metaxopratai، العاملون في صناعة غزل الحرير Katartarioi، العاملون في صناعة نسج الحرير وصبغه Serikarioi، تجار الملابس والمنسوجات الكتانية Othoniopratai. وكانت كل مهنة قاصرة على تخصصها الواحد بشكل دقيق، فمثلا كان لتجار الملابس والمنسوجات الحريرية الراقية Bestiopratai حق شراء الملابس والمنسوجات الحريرية فقط، وغير مسموح لهم شراء سلع أخرى إلا للاستعمال الشخصي[٣٣]. كذلك منعت الحكومة الجمع بين الاتجار في الملابس الحريرية Bestioprtis والعمل في صناعة نسج الحرير وصبغه. فعضوية نقابة تجار الملابس الحريرية تحرم الفرد من عضوية نقابة العاملين في نسج الحرير وصبغة Serikarioi[٣٤]. وكان على تجار المنسوجات والملابس المستوردة من الشام Prandiopratai الاقتصار على بيع الملابس المستوردة من الشام، والمنسوجات الحريرية الواردة من اقليم سلوقية Seleucia (جنوب شرق آسيا الصغرى)، وعليهم ألا يحاولوا المشاركة في نشاط تجار الملابس والمنسوجات الحريرية الراقية Bestiopratai[٣٥]. كما كان محظورا على تجار الحرير الخام Metaxopratai الاشتغال بأية تجارة أخرى غير تجارتهم[٣٦].

وينطبق الشيء نفسه على منتجي الشمع Keroularioi[٣٧]، والخبـازين

Artopoioi[38]، وتجار العطارة والتوابل Myrepsoi[39]، والبقالين Saldamarioi[40]، فلا يجوز الجمع بين تجارتين في آن واحد. فإذا أراد أحد العاملين في غزل الحرير Katartarios أن يترك حرفته ليصبح تاجراً للحرير الخام، فعليه أن يقدم طلبا بهذا المعنى إلى الوالي، وعليه أن يأتي بشهود تشهد بأنه ترك حرفته الأولى [41].

وجدير بالذكر، أنه في الوقت الذي كان من حق العاملين في صناعة غزل الحرير غزل أية كمية من الحرير الخام (المستورد) يستطيعون غزلها[42]، نجد أنه كان ممنوعاً على العاملين في صناعة السروج Lorotomoi شراء كمية كبيرة من الجلود Bursas أكثر مما يحتاجون في عملهم[43]. كذلك كان على كل خباز شراء الدقيق على مراحل، وبما لا تتجاوز قيمته نوميسما واحدة في كل مرة[44]. وكان سعر الدقيق يحدده الوالي، ويرتبط به وزن رغيف الخبز، فإذا ما ارتفع أو هبط سعر الدقيق في السوق، كان على الخباز الرجوع الى مكتب الوالي لتحديد وزن الرغيف بوساطة الموظف المختص[45]. وكان الغرض من ذلك، السيطرة على سعر الخبز الذي اعتمد عليه فقراء العامة في طعامهم. معنى ذلك أن السياسة السعرية لم تتبع قاعدة العرض والطلب، بل خضعت لتحكم المصالح السياسية للدولة في سوق القسطنطينية. وكانت الحكومة البيزنطية حريصة غاية الحرص على توفير الخبز لسكان العاصمة بكل الوسائل وبكميات كافية وأسعار معقولة حتى تحول دون حدوث نقص شديد مفاجىء فيه، يتبعه هياج العامة في شوارع العاصمة[46].

ويلاحظ وجود بند واحد في كتاب الوالي ينص على تسخير أعضاء إحدى النقابات الحرفية للخدمة العامة. لقد كان على العاملين في صناعة السروج Lorotomoi الوفاء بمطالب الدولة من السروج والجلود كلما دعت الضرورة ذلك. فإذا عملوا من أجل الحكومة، كان عليهم الخضوع لأوامر الوالي بشكل مباشر. وإذا عملوا من أجل الامبراطور نفسه، كان عليهم الخضوع لأوامر رئيس اسطبلات القصر الامبراطوري Protostrator بالتنسيق مع الوالي. وكانوا ينالون في مقابل الوفاء بمطالب الحكومة والقصر أجراً يحدده الامبراطور حسب ما يراه مناسبا[47].

وهنا يجب أن نؤكد، أن أعضاء هذه النقابة، أو أية نقابة أخرى من تلك النقابات التي يتحدث عنها كتاب الوالي، لم يعملوا رغم ذلك في ظل نظام السخرة

الوراثية، التي كانت من الخصائص السيئة للسياسة الاقتصادية للامبراطورية في العصر البيزنطي المبكر[٤٨]. فقد نجحت النقابات التجارية والحرفية في العصر البيزنطي الأوسط في الارتقاء بنفسها وتجاوزت مرحلة تحكم الدولة الشديد التي ميزت العصر المبكر الذي بدأ بعهد الامبراطور دقلديانوس Diocletian (٢٨٤ ـ ٣٠٥م) وانتهى في القرن السابع الميلادي[٤٩].

ورغم أن القواعد التنظيمية الواردة في كتاب الوالي كانت تمنع التاجر أو الحرفي من العمل في أكثر من تجارة أو حرفة واحدة في الوقت نفسه، إلا أن الفرد كان حراً في اختيار النقابة التي يرغب في الانضمام لعضويتها. أي أن عضوية النقابات كانت تتم بالانضمام الحرّ للأفراد[٥٠]. وكانت مهارة المتقدمين للانضمام إلى أية نقابة حرفية أو تجارية فضلا عن مركزهم المالي وسمعتهم، تخضع للبحث والدراسة بدقة. وكان على المتقدمين لعضوية بعض النقابات تقديم اقرارات كتابية، وشهادات تعريف فضلا عن أسماء أشخاص معروفين على استعداد لضمانهم والشهادة لصالحهم. وكان عليهم في حالة قبولهم في عضوية النقابة المطلوبة دفع رسم انضمام. وكان الفصل من عضوية النقابة عقوبة كل من يقترف مخالفة[٥١]. ولا شك أن الوضع كان مختلفا في العصر البيزنطي المبكر، فطرد الفرد من نقابته الحرفية في القرن الرابع الميلادي مثلا كان يعني تخليصه من التزامات السخرة الثقيلة، هذا إذا افترضنا إمكانية حدوث ذلك. والمرجح أن التاجر أو الحرفي أصبح يتمتع بقدر أكبر من الحرية الشخصية في العصر البيزنطي الأوسط، ولكن في إطار التزامه بالقواعد التنظيمية الواردة في كتاب الوالي[٥٢]. وأصبحت عضوية أية نقابة تجارية أو حرفية أمراً مرغوباً مما يشير إلى أنها كانت مربحة[٥٣].

ويبدو أن التسلسل الهرمي المكون من أصحاب الحرف والمتاجر (المعلمين) يليهم العمال المهرة، ثم الصبية هذا التسلسل الذي عرفته النقابات الحرفية في الغرب الأوروبي بعد القرن الحادي عشر الميلادي، لم يتطور في بيزنطة، فقد استخدم أصحاب المتاجر والحرف في القسطنطينية أبناء عائلاتهم والعبيد، فضلا عن العمال المؤقتين (عمال اليومية). وكان هؤلاء العمال أحراراً مثل أصحاب الأعمال. ولقد أشار كتاب الوالي إلى أنه لا يجوز استخدام العامل لأكثر من شهر في

كل مرة، على أن يقوم صاحب العمل بدفع أجره مقدماً[٥٤]. وكان على العامل المؤقت إنجاز العمل الذي تعاقد من أجله، فإذا حدث تأخير في انجاز العمل بسبب إهمال صاحب العمل (في توفير المادة الخام مثلاً) يصبح من حق العامل إتخاذ عمل آخر. ولكن عليه أولاً إنذار صاحب العمل فإذا لم يتغير الوضع، عليه أن يكتب شكوى بهذا المعنى إلى الوالي وبعد الحصول على موافقة الوالي يصبح من حقه البحث عن عمل آخر[٥٥].

كانت الحكومة البيزنطية تمتلك عدداً من المصانع كما احتكرت صناعات معينة. وكانت المصانع والورش المملوكة للدولة تسمى Basilika Ergodosia، وقد ميزت المصادر البيزنطية بينها وبين المصانع والمحلات المملوكة للقطاع الخاص والتي كانت تسمى Ergasteria[٥٦]. وكانت المصانع الحكومية تحتكر صناعة الأسلحة، وانتاج بعض الملابس الحريرية الأرجوانية الرسمية الخاصة بالقصر الامبراطوري، وصناعة ملابس الجند، كما احتكرت الحكومة بالطبع دور سك العملة[٥٧]. ولا يوجد ما يشير إلى أن هذه المصانع الحكومية كانت كبيرة، والمرجح أن كل مصنع حكومي لم يكن أكثر من تجمع بسيط لعدد من الحرفيين. ومن المحتمل أن مصانع القطاع العام هذه عجزت في بعض الأحيان عن الوفاء بحاجات الدولة، بدليل قيام الحكومة بتجنيد حرفيي القطاع الخاص لهذا الغرض. ففي بعض حالات الطوارىء عملت ورش القطاع الخاص على توفير السهام الخاصة بالجند، وأشرعة سفن الاسطول على الأقل جزئيا[٥٨]. معنى هذا أن الحكومة كانت تضطر في بعض الأحيان للشراء من القطاع الخاص مباشرة، مثلما فعلت وهي تقوم بتجميع المؤن والأسلحة استعدادا للحملة العسكرية الفاشلة التي أرسلتها ضد مسلمي جزيرة كريت سنة ٩٤٩م[٥٩].

ورغم أن كتاب الوالي لا يشير إلى نقابة خاصة بأصحاب السفن التجارية Naukleroi في القسطنطينية، إلا أننا نرجح أنها كانت موجودة كما سبقت الإشارة. والمعروف أن أصحاب السفن التجارية عانوا في العصر المبكر من تحكم الدولة الشديد وهيمنتها الاقتصادية، اذ كانوا مسخرين في نقل القمح المصري إلى القسطنطينية. وكانت الحكومة البيزنطية حريصة على توزيع حصص من الخبز المجاني على فقراء العامة في العاصمة تعرف بالخبز العام Panes Publici أو دقيق

الشعب Annone Populares، كما كانت توزع حصة أخرى على الجند تعرف بمنحة الجند Siteresion[60]. على أية حال، أدت الأحوال المضطربة التي سادت الامبراطورية في السنوات الأولى للقرن السابع الميلادي إلى عدم انتظام وصول القمح المصري للقسطنطينية، واضطرت الإدارة البيزنطية الى الاستغناء عنه نهائيا بعد سقوط مصر في يد الفرس أولاً سنة ٦١٩م، ثم أخيراً في يد العرب المسلمين سنة ٦٤٢م. واضطرت الحكومة البيزنطية إلى إلغاء كل منح الخبز المجاني، ففي سنة ٦١٨م تم الغاء ما كان معروفاً بالخبز العام [61]، وفي سنة ٦٢٦م اوقفت ما كان يعرف بمنحة الجند[62]. وقد أدى هذا إلى تحرير أصحاب السفن التجارية[63] ويتضح من بنود القانون البحري الرودي Nomos Rhodion Nautikos أن أصحاب السفن التجارية Naukleroi كانوا في أواخر القرن السابع الميلادي أحراراً في استخدام سفنهم في مجالات التجارة البحرية كيفما شاءوا[64].

وإذا كان نشاط المسلمين البحري، في النصف الثاني من القرن السابع الميلادي، وحملاتهم المتتالية ضد جزر شرق البحر المتوسط والبحر الأيجي، وحصارهم الطويل لمدينة القسطنطينية (٦٧٤ ـ ٦٧٨م)، قد أثار الاضطراب في حركة السفن التجارية البيزنطية في شرق البحر المتوسط، إلا أن الأمر لم يتطور إلى إصابة التجارة البحرية بالشلل الكامل.

ويبدو أن أصحاب السفن التجارية البيزنطية قد ردوا على ظهور قوة المسلمين البحرية، بإدخال تحسينات فنية جعلت سفنهم أخف وزناً وأسرع حركة[65]. ويلاحظ أن عدداً محدوداً من سير القديسين الذين عاشوا في القرن التاسع الميلادي، تشير إلى أن السفن التجارية البيزنطية كانت نشطة في البحر المتوسط والبحر الايجي، رغم الخطر الذي كانت تمثله السفن الإسلامية. فسيرة القديس جريجوري ديكابوليت Gregory Decapolite تبين أن حركة السفن البيزنطية في البحر الايجي كانت مستمرة سنة ٨٢٠م ـ وهي السنة التي قام فيها هذا القديس بالسفر من أفسوس Ephesus إلى روما ـ رغم التهديد المستمر من جانب السفن الإسلامية[66]. وهذه الصورة تناقض الحالة التي كانت عليها طرق التجارة البرية في شبه جزيرة البلقان، فقد أدى غزو القبائل السلافية للبلقان منذ أواخر القرن السادس الميلادي،

إلى توقف حركة التجارة البرية، وأصبح الانتقال والسفر فيها محفوفاً بالمخاطر(٦٧). وتشير سيرة القديس بلاسيوس العموري St. Blasius ـ الذي قام أيضا برحلة من آسيا الصغرى إلى روما في أواخر القرن التاسع الميلادي ـ من جديد إلى مصاعب ومخاطر السفر براً عبر شبه جزيرة البلقان من ناحية، وإلى نشاط السفن البحرية البيزنطية في البحر التيراني والبحر الأيوني والبحر الايجي حتى أواخر القرن التاسع الميلادي من ناحية أخرى(٦٨).

وجدير بالذكر أن صاحب السفينة Naukleros في العصر البيزنطي الأوسط، كان يحقق ربحاً كبيراً لأنه يظهر في صورة التاجر الكبير، أو المستورد Empor الذي يقوم بشراء السلع التجارية الموجودة في الأسـواق المهمة لمراكز الحدود، عن طريق وكلائه المقيمين هناك، ثم ينقل هذه السلع إلى سوق القسطنطينية(٦٩). ويبدو أن ثراء فئة أصحاب السفن التجارية كان ملحوظاً في مطلع القرن التاسع الميلادي إذ وصفهم الامبراطور نقفور الأول Nicephorus I (٨٠٢ ـ ٨١١م) بأنهم السبب في انتشار المخالفات المالية التي تسود الحياة التجارية في العاصمة. ولقد تعرض الامبراطور لهذه الفئة الثرية في مراسيم الاصلاح الاقتصادي التي أصدرها. ففي المرسوم التاسع، أجبر الامبراطور أصحاب السفن التجارية من سكان السواحل الجنوبية لآسيا الصغرى على شراء قطع من الأرض الزراعية، بالثمن الذي حددته الحكومة(٧٠). ويبدو أن غرض الامبراطور نقفور الأول من ذلك، هو بيع الأراضي الزراعية، قام هو نفسه بتهجيرأصحابها من مختلف ثيمات آسيا الصغرى إلى شبه جزيرة البلقان سنة ٨١٠،التي آلت ملكيتها للدولة، وذلك بفرض شرائها على الفئة التي تملك رأس المال اللازم لذلك وبشروط في صالح الخزانة العامة للدولة(٧١). ورغم أن الامبراطور نقفور قد أصدر مرسوماً حرم فيه على رعايا الامبراطورية إقراض المال مقابل الفائدة، إلا أنه استثنى من ذلك الحكومة البيزنطية. ففي المرسوم العاشر الذي أصدره، أجبر الامبراطور أصحاب السفن التجارية في القسطنطينية على الاقتراض من الحكومة مبلغ ١٢ رطلا من الذهب لكل صاحب سفينة، بفائدة بلغت ١٦$\frac{٢}{٣}$٪ دون أن يعفيهم من دفع الرسوم المعتادة أيضا(٧٢). وكان غرض الامبراطور من هذا المرسوم أن تقوم الدولة باحتكار عمليات إقراض المال مقابل الفائدة، لزيادة مواردها والحد من النمو السريع لرأس المال لدى هذه الفئة

الثرية[٧٣]. على أية حال، تبين هذه الاجراءات الاقتصادية بوضوح، أن أصحاب السفن التجارية كانوا في مطلع القرن التاسع الميلادي فئة ثرية، وأن الامبراطور نقفور ـ الذي كان قبل اعتلائه العرش على رأس جهاز الادارة المالية في الحكومة ـ كان يعلم هذه الحقيقة جيداً.

على أية حال، استمرت حركة السفن التجارية في البحر المتوسط، ولم يكن لسيطرة المسلمين على هذا البحر أثر اقتصادي ضار بالأقاليم البيزنطية. وليس ثمة دليل على محاولة المسلمين عرقلة التجارة الذاهبة الى الامبراطورية البيزنطية أو الخارجة منها. حقيقة أن غارات المسلمين البحرية على السواحل البيزنطية استمرت طوال القرن التاسع الميلادي، كما نجحوا في الاستيلاء على جزيرتي كريت وصقلية، ولكن فترات السلام الطويلة بين العمليات الحربية، سمحت بكثير من النشاط التجاري بين الطرفين[٧٤]. ولا يوجد دليل على أن الامبراطورية البيزنطية قد عانت من أي تدهور اقتصادي طوال العصر البيزنطي الأوسط. كذلك استمرت السفن التجارية البيزنطية في ممارسة نشاطها المعتاد في البحر الأسود، رغم اغارات الروس على السواحل البيزنطية، والتي بلغت الذروة في ذلك الهجوم الكبير على القسطنطينية سنة ٨٦٠[٧٥]. ويتضح استمرار نشاط البحرية البيزنطية في البحر الأسود حتى القرن العاشر الميلادي في أحد بنود الاتفاقية البيزنطية الروسية المنعقدة سنة ٩١٢م، وهو بند تكرر مضمونه مرة أخرى في اتفاقية سنة ٩٤٥ بين الطرفين[٧٦]. فقد تعهد الروس في المعاهدتين المذكورتين بتقديم المساعدة لأية سفينة بيزنطية تتعرض لأخطار الطبيعة، والعمل على إعادتها مع حمولتها وبحارتها إلى بيزنطة. فإذا ما تعذر إعادة حمولة السفينة لأي سبب من الأسباب، فعلى الروس القيام ببيع الحمولة ودفع حصيلة البيع لصاحبها في زيارتهم التالية للقسطنطينية. وفي اتفاقية سنة ٩٤٥م تعهد الروس بعدم مضايقة صيادي السمك من أهل خرسون Cherson إذا ما التقوا بهم عند مصب نهر الدنيبر Dnieper[٧٧].

وكانت علاقات بيزنطة التجارية نشطة مع المسلمين، فقد أمد التجار المسلمون مدينة القسطنطينية بما تحتاج إليه من منسوجات حريرية وتوابل وعطور[٧٨]. فمن بين النقابات التجارية التي يتحدث عنها كتاب الوالي، ثلاث نقابات كانت

تتعامل في السلع المستوردة من الأقاليم الإسلامية، وهي نقابة تجار الملابس والمنسوجات الحريرية الشامية Prandiopratai، ونقابة تجار العطارة والتوابل Myrepsoi، ونقابة تجار الملابس والمنسوجات الكتانية Othoniopratai(٧٩). وكانت مدينة طرابيزون Trebizond ـ (أهم مدن أقليم بنطس Pontus والتي أصبحت قاعدة ثيم خالديا Chaldia) من الناحية النظرية ـ هي المدخل الرئيسي للبضائع والسلع الواردة من الأقاليم الإسلامية إلى الامبراطورية البيزنطية، وكان التجار المسلمون يفدون إليها دائما ببضائعهم(٨٠). والمرجح أن هذه البضائع كانت تنقل بحراً من طرابيزون، وعلى طول الساحل الجنوبي للبحر الأسود حتى تصل إلى القسطنطينية.

وكانت السلع القادمة من بلغاريا تنقل أيضا بالبحر مروراً بموانيء مزمبريا Mesembria وانخيالوس Anchialus حتى تصل إلى القسطنطينية(٨١). ويذكر كتاب الوالي أن التجار البلغار وغيرهم من الشعوب المتبربرة، كانوا يحضرون ببضائعهم لمقايضتها بالسلع التي يحتاجون إليها في سوق القسطنطينية، وأن الأمر كان يستدعي قيام تجار الملابس والمنسوجات الكتانية، وأصحاب محلات البقالة Saldamarioi بالتعاون مع عدد آخر من النقابات التجارية، بحصر وتصنيف سلع التجار البلغار قبل التفاوض بشأن مقايضتها(٨٢).

وكانت مدينة خرسون Cherson المدخل الرئيسي لسلع التجار الروس، ومنها تنقل بحراً إلى القسطنطينية. وكان للروس تجارة نشيطة مع القسطنطينية، كما يتضح من نصوص المعاهدات التجارية التي عقدت بين الطرفين في أوائل القرن العاشر الميلادي(٨٣). وكانت تجارة كييف Kiev مع القسطنطينية تتركز في الرقيق والفراء، وربما كان يؤول أكثر هذين الصنفين إلى التجار المسلمين الموجودين بالقسطنطينية، وفي مقابل ذلك كان الروس يقتنون المنسوجات والتوابل والحبوب(٨٤).

وجدير بالذكر أن توسع الامبراطورية البيزنطية في النصف الثاني من القرن العاشر الميلادي على حساب المسلمين في شمال الشام والجزيرة، ونجاحها في استرداد جزيرتي كريت سنة ٩٦١م وقبرص سنة ٩٦٥م، قد أعطاها مركزاً متميزاً أتاح لها من الناحية النظرية الأخذ بنصيب أوفر من أرباح الطريق الدائرية للتجارة

العالمية بين الشام ومصر وبين الغرب، وهي الطريق التي كانت تمر بهاتين الجزيرتين[٨٥]. فقليل من السفن التجارية استطاعت أن تبحر من شرق البحر المتوسط إلى غربه دون أن تدفع أية رسوم للقسطنطينية[٨٦]. ولكن يبدو أن التجار الايطاليين استفادوا من التوسع العسكري البيزنطي بصورة أكبر، إذ استطاعوا في ظل السيادة البيزنطية عليهم، وبفضل نشاط أسطول القسطنطينية، الوصول إلى كل من القسطنطينية وانطاكية، دون أن تزعجهم أساطيل المسلمين. كما كان في مقدورهم أيضا الوصول إلى الشام ومصر دون أن تضايقهم القيود التي فرضتها بيزنطة على حركة التجار المسلمين. لقد كانوا أكبر المستفيدين من عصر التوسع والفتح البيزنطي في النصف الثاني من القرن العاشر الميلادي، فاستفادوا من الحماية البحريةالبيزنطية دون أن يكونوا مسئولين عن شيء ما، اللهم إلا عندما تضيق بيزنطة ذرعاً فتطلب إليهم ـ كما حدث سنة ٩٧١م مع البندقية ـ أن يكفوا عن إمداد المسلمين بالمواد الاستراتيجية، مثل الخشب والحديد، التي تستخدم ضد الامبراطورية البيزنطية[٨٧].

ولم تكن القسطنطينية بطبيعة الحال هي المكان الوحيد الذي تركز فيه النشاط التجاري والحرفي في الامبراطورية البيزنطية. فقد أصبحت أقاليم اليونان مركزاً صناعياً هاماً، خاصة بعد أن أخذت الإدارة البيزنطية تسترد سيادتها على جنوب ووسط شبه جزيرة البلقان منذ مطلع القرن التاسع الميلادي. وكانت طيبة Thebes في ثيم هلاس Hellas من المراكز المهمة لانتاج الحرير. والمعروف أن مدينة طيبة كانت حسنة الحظ لأنها لم تتعرض لاغارات السلاف وكانت تنتج الحرير الخام. والمرجح أن اليونان كانت تقدم معظم الحرير الخام اللازم لصناعة المنسوجات الحريرية في القسطنطينية في العصر البيزنطي الأوسط[٨٨]. ورغم أن المعلومات المتاحة عن النشاط الحرفي خارج مدينة القسطنطينية ضئيلة، فإن بعض نتائج الحفريات التي جرت مؤخرا في مدينة كورنثا Corinth تقدم لنا صورة باهتة لنشاط احدى الحرف اليدوية العادية في كورنثا في القرن الحادي عشر الميلادي. فقد تم الكشف عن آثار ورشة محلية صغيرة لصنع الزجاج، مساحتها أحد عشر متراً مربعا وبها فرن واحد فقط[٨٩].

ولا شك أن حرص الحكومة البيزنطية على تحديد مسارات محددة للتجارة الخارجية عبر عدد من المراكز الرئيسية على حدودها، قد أدى إلى قيام تلك المراكز بتحصيل رسوم جمركية على التجارة العابرة. وطبقا للأرقام الواردة في قائمة المرتبات الخاصة بقادة الثيمات البيزنطية في عهد الامبراطور ليو السادس. Leo VI (٨٨٦ - ٩١٢م)، كان قائد ثيم خالديا Chaldia وقاعدته مدينة طرابيزون Trebizond، ينال راتباً صغيراً نسبياً، عبارة عن عشرة أرطال من الذهب من الحكومة المركزية، وكان يستكمل راتبه بعشرة أرطال أخرى من حصيلة الرسوم الجمركية التي يتم تحصيلها في طرابيزون[٩٠]. أما قائد ثيم ميزوبوتاميا Mesopotamia، وهو أقليم وعر غير منتج في القطاع الأوسط من الحدود الشرقية للامبراطورية، فكان يتسلم كل دخل الرسوم الجمركية التي يتم تحصيلها على التجارة العابرة في منطقة ادارته كبديل للمرتب[٩١]. والحقيقة أن هذا الأمر يثير الحيرة. لأن كل قادة الثيمات الشرقية الآسيوية، بخلاف قادة الثيمات الغربية الأوروبية، في الامبراطورية البيزنطية كانوا يتسلمون رواتب (سنوية) محددة من الحكومة المركزية في القسطنطينية. على أية حال، ربما كانت الرسوم الجمركية التي يتم تحصيلها على التجارة القادمة من أرمينيا إلى الدولة البيزنطية عبر ثيم ميزوبوتاميا Mesopotamia تصل إلى عشرين رطلاً من الذهب سنوياً، حتى تصلح بديلاً للراتب السنوي الخاص بقائد هذا الثيم. والمرجح أن مركز تحصيل هذه الرسوم كان في الموضع الذي يعبر فيه الطريق القادم من ثيودوسيوبولس Theodosiopolis (ارضروم قاليقلا، ارزروم) الحدود البيزنطية الشرقية متجهاً إلى سباستيا (سيواس) Sivas[٩٢].

وإذا كان قائد ثيم خالديا Chaldia يتسلم نصف راتبه من حصيلة الرسوم الجمركية، فمن الطبيعي أن يصدر تعليماته لموظفي الجمارك المحلية في طرابيزون Trebizond بالتشدد في جباية هذه الرسوم. ونتج عن ذلك تعرض بعض التجار للظلم ولجوء بعضهم الى القضاء، كما حدث مثلاً حين حضر أسقف مدينة أماستريس Amastris (في ثيم بافلاجونيا Paphlagonia) إلى محكمة طرابيزون مدافعاً عن بعض التجار الذين اتهمهم موظفو الجمارك ظلماً بالغش ومخالفة التعليمات في القرن التاسع الميلادي[٩٣].

وجدير بالذكر أن الجغرافيين المسلمين ذكروا بعض المعلومات الاقتصادية المهمة عن الدولة البيزنطية، لا نجد لها نظيراً في المصادر البيزنطية. فقد أشار أبن حوقل النصيبي الذي توفى في الربع الأخير من القرن العاشر الميلادي (الرابع الهجري) الى الرسوم الجمركية المفروضة على السلع القادمة من الأقاليم الإسلامية فكتب قائلا:

«ومن أعظم جباياتهم وأكثر وجوه أموالهم ضريبة بلد اطرابزنده وانطاليا المرسومة من أخذ ما يرد من بلد الإسلام. . . »
«وكان ما يصل إليهم من العشور على المتاع الواصل إلى اطرابزنده الداخل إليها والخارج عنها، ويصل إلى مثلى ذلك لقيامه بها من الهدايا المرسومة على تجارها. . . .»[٩٤].

وكانت انطاليا Attaleia قاعدة الثيم البحري كبيرها يوت Cibyrrhaeot ومنها انطلقت السفن البيزنطية وأغارت على السواحل الشامية وعادت بالغنائم. كذلك أشار الاصطخري إلى أهمية طرابيزون كمدخل رئيسي للسلع الواردة من الأقاليم الإسلامية، فكتب قائلاً:

«ولهم مدخل الى الروم يعرف بطرابزنده يجتمع فيه التجار (المسلمون) فيدخلون بلد الروم للتجارة»[٩٥].

وأكد المقدسي أيضا على وجود التجار المسلمين في تلك المدينة، كما أشار إلى وجود «ضيافة للمسلمين» في الطريق الذي يعبر ممتلكات عائلة مالينوس Maleinus (ابن الملايين) إلى القسطنطينية[٩٦]. والمعروف أن الممتلكات الشاسعة من الأراضي الزراعية والرعوية لهذه الأسرة كانت تقع في ثيمي خرشنة Charsianon وقبدوقيا Cappadocia.

بالنسبة للنشاط التجاري في بقية مدن الامبراطورية في العصر البيزنطي الأوسط، فيجب أن نعترف أن المعلومات المتوافرة لدينا ضئيلة. وهنا يجب أن نأخذ في الاعتبار الأخطار الخارجية التي تعرضت لها أقاليم الامبراطورية في القرن السابع الميلادي والنتائج التي ترتبت عليها. فقد تعرضت أقاليم شبه جزيرة البلقان لغزو

الآفار والسلاف منذ أواخر القرن السادس الميلادي، وبدى استقرار السلاف على نطاق واسع في معظم أقاليم البلقان في مطلع القرن السابع الميلادي. كذلك تعرضت آسيا الصغرى لخطر النزو الفارسي في الربع الأول من القرن السابع، ثم أعقب ذلك ظهور المسلمين وقيامهم بحملات منتظمة في عمق آسيا الصغرى ابتداءً من النصف الثاني للقرن السابع الميلادي أيضا. وكان لهذا الغزو الذي تعرضت له أقاليم الامبراطورية في البلقان وآسيا الصغرى، أثر كبير في اضمحلال المدن البيزنطية وتقلص النشاط التجاري فيها. وكانت مدينة سالونيكا Thessalonica، أكبر مدن البلقان، هدفاً لغارات السلاف في القرن السابع، بل ان أعداداً كبيرة منهم استقرت في الأقليم المحيط بهذه المدينة. ولم تتمكن الادارة البيزنطية من استرداد سيادتها على اليونان وشبه جزيرة البلوبونيز، إلا في القرن التاسع الميلادي بعد جهود مضنية. وشهد ذلك القرن، البداية الحقيقية لامتصاص العناصر السلافية المستقرة هناك في الكيان الامبراطوري. فمصادر القرن العاشر الميلادي تشير إلى أن السلاف في اقليم سالونيكا، عاشوا حياة هادئة وكانوا تابعين مخلصين للادارة البيزنطية، وأنهم قاتلوا بشجاعة إلى جانب البيزنطيين، ودافعوا عن مدينة سالونيكا حين تعرضت لهجوم بحري كبير من جانب المسلمين سنة ٩٠٤م[٩٧]. ويبدو أن استقرار الأمور في الاقليم المحيط بمدينة سالونيكا قد أدى إلى ازدهارها من جديد، فزاد عدد سكانها في مطلع القرن العاشر الميلادي بشكل واضح، الأمر الذي استدعى قيام الحكومة البيزنطية بتوفير واردات منتظمة من مؤن الطعام لتلك المدينة[٩٨].

كذلك اضمحلت المدن البيزنطية وتقلص اقتصادها النقدي في آسيا الصغرى في الفترة الممتدة من القرن السابع وحتى القرن العاشر من الميلاد. وتبدو مظاهر الاضمحلال واضحة في غلبة التحصينات الدفاعية على تلك المدن، وفي اختفاء ضواحيها الواقعة خارج الأسوار، وفي تقلص عدد سكانها بشكل كبير. لقد تحولت مواقع هذه المدن المضمحلة إلى مراكز ادارية واسقفية واقتصر دورها على إيواء سكان المناطق الزراعية والرعوية المحيطة بها. حقيقة أن بعض المراكز التجارية والحرفية كانت موجودة، ولكنها كانت قليلة واعتمدت على المناطق الزراعية والرعوية المحيطة بها في توفير حاجاتها الأساسية وحققت نوعاً من الاكتفاء الذاتي[٩٩]. مدينة افسوس

Ephesus مثلاً، التي امتد ازدهارها التجاري القديم حتى العصر البيزنطي المبكر، بدأت منذ منتصف القرن السابع الميلادي تضمحل بشكل واضح، وكان فيها سوق موسمي معروف اعفاه الامبراطور قسطنطين السادس Constantine VI (٧٨٠ - ٧٩٧م) من الضرائب في محاولة لوقف اضمحلال المدينة[١٠٠]. وكانت مثل تلك الأسواق المحلية الصغيرة من خصائص الاقتصاد الريفي وفيها كانت تعرض قطعان الماشية والأغنام، والزيت والنبيذ، والحبوب والخضراوات فضلا عن الأدوات المنزلية البسيطة للبيع أو المقايضة. كما كانت هذه الأسواق الموسمية تقترن بمهرجانات تقدم فيها الوان من الألعاب الرياضية والعروض الاستعراضية[١٠١]. وكانت أرباح إدارة هذه الأسواق الريفية وفيرة في القرن العاشر الميلادي، مما دفع فئة كبار ملاك الأراضي الزراعية إلى اغتصابها من السكان المحليين[١٠٢].

لا شك أن نجاح الامبراطورية البيزنطية في الحصول على دود الحرير من الصين، في عهد الامبراطور جستنيان الأول (٥٢٧ - ٥٦٥م) ونجاحها في انتاج الحرير الخام، قد وفرا لها مورداً اقتصادياً جديداً. وفي البداية احتكرت الحكومة صناعة المنسوجات الحريرية، ثم أخذت مراكز انتاج الحرير وصناعة المنسوجات الحريرية تنتشر في مدن الشام واليونان فضلا عن القسطنطينية[١٠٣]. ولما أصبح الحرير ينتج محليا وبكميات كافية، لم تعد الحكومة البيزنطية في حاجة إلى احتكار إنتاجه من أجل توفيره للمصانع الحكومية التي تنتج المنسوجات الحريرية الراقية الخاصة بالقصر الامبراطوري[١٠٤]. ولكن الصبغة الارجوانية الخاصة بتلك المنسوجات ظلت احتكارا حكومياً لأسباب سياسية[١٠٥].

ويلاحظ أن الامبراطورية البيزنطية لم تكن بعد القرن السابع الميلادي هي المنتجة الوحيدة للحرير والمنسوجات الحريرية في عالم البحر المتوسط. فعندما ازدهر انتاج الحرير في بيزنطة في القرن السادس، كان الشام يقع داخل إطار حدودها، وازدهر انتاج الحرير في مدن مثل بيروت وصور وانطاكية. ولكن بعد نجاح العرب المسلمين في فتح الشام، أصبحت للمنسوجات الحريرية الشامية سوق كبيرة في الدولة الإسلامية، ومع ذلك حقق الشام في ظل الحكم الإسلامي فائضاً في انتاج الملابس والمنسوجات الحريرية للتصدير. وفي الوقت نفسه كان الطلب على

المنسوجات الحريرية في الامبراطورية البيزنطية يفوق ما تنتجه أقاليم الامبراطورية[١٠٦]، وهو طلب كان الشام يستطيع أن يوفره بل وفره بالفعل. وكما سبق أن ذكرنا كانت هناك نقابة تجارية في القسطنطينية متخصصة في الاتجار بالملابس والمنسوجات الحريرية المستوردة من الشام[١٠٧]. ولكننا لا نعلم ما إذا كانت المنسوجات الحريرية الشامية قد نافست المنسوجات البيزنطية في الغرب الأوروبي، أو ما اذا كان تجار الملابس والمنسوجات الحريرية المستوردة من الشام Prandiopratai في القسطنطينية قد نجحوا في فرض أنفسهم كوسطاء بين الشام وبين الغرب الأوروبي. على أية حال، كان الطلب على المنسوجات والملابس الحريرية البيزنطية كبيراً في الغرب الأوروبي حتى منتصف القرن الثاني عشر عندما نجح ملك صقلية النورماني روجر الثاني Roger II في ترحيل عدد من العاملين في صناعة نسج الحرير من طيبة Thebes وكورنثا Corinth إلى مدينة بالرمو Palermo في صقلية[١٠٨].

ولم تكن الملابس والمنسوجات الحريرية من السلع الضرورية التي لا غنى عنها للإنسان العادي، مثل ملابس الكتان أو الصوف مثلاً، بل كانت سلعة كمالية من مظاهر الترف والثراء التي تمتعت بها فئات الطبقة العليا في المجتمع البيزنطي، وهي فئات كان لها اعتبار اجتماعي وسياسي كبير. ولم يكن الطلب على المنسوجات الحريرية في سوق القسطنطينية قاصراً على تلك الفئات التي امتلكت النفوذ والثروة داخل الدولة البيزنطية فقط، بل كان الطلب عليها عالمياً. وكانت أسعار هذه الملابس والمنسوجات الحريرية الراقية مرتفعة، كما كان الربح الذي يمكن تحقيقه من مبيعات محدودة الحجم كبيراً. وكان من المتوقع ان تنظر الحكومة البيزنطية إلى انتاجها من الحرير والمنسوجات الحريرية كمورد اقتصادي من الدرجة الاولى، فتحرص على استغلاله لأقصى درجة لزيادة دخلها ولتحقيق ميزان تجاري لصالحها مع العالم الخارجي. ولكن على غير المتوقع كان الحرير بالنسبة للحكومة البيزنطية مورداً ذا قيمة سياسية في المقام الأول. فالمنسوجات الحريرية كانت وسيلة استغلها البلاط البيزنطي في تقديم عروض للأبهة والمنزلة الرفيعة التي لا تستطيع الحكومات الأجنبية - باستثناء بلاط الخلافة العباسية - أن تباريها. ويبدو هذا بوضوح في مراسم الاحتفالات الرسمية للقصر، وخاصة عند استقبال سفراء ووفود الدول الأجنبية. ففي نظر الحكومة البيزنطية لم يكن الحرير مجرد سلعة اقتصادية، لأن قيمته لا تكمن

في السعر الذي يساويه ولكن في الفخامة والعظمة التي يضفيها. لذلك حرصت الحكومة البيزنطية على حماية الحرير ومنتجاته حتى لا يقع في أيدٍ أجنبية لا تستحقه، فكان محظوراً على تجار الحرير الخام Metaxopratai في مدينة القسطنطينية بيع الحرير الخام لليهود أو لغيرهم من التجار الذين يعتزمون اعادة بيعه خارج العاصمة البيزنطية(١٠٩). وإذا أراد العاملون في صناعة غزل الحرير شراء الحرير الخام، فعليهم إبلاغ الوالي لتسجيل كميات الحرير الخام التي يعتزمون شراءها، وحتى يطمئن الوالي إلى أنهم ليسوا عبيداً أو معدومين أو من العناصر السيئة، بل رجالا محترمين، سيحرصون على ألا يقع الحرير في أيدٍ غير أمينة(١١٠). والمعروف أن الملابس والمنسوجات الحريرية كانت من أروع منتجات الامبراطورية البيزنطية، ولكنها خضعت للقانون الصارم الخاص بحظر تصدير المنتجات البيزنطية ذات الجودة الرفيعة حتى لا ينحط قدرها إذا ما وصلت إلى أيدي البرابرة.

لقد سبقت الاشارة إلى أن بلاد اليونان كانت مركزاً رئيسياً لانتاج الحرير الخام، ولصناعة غزل ونسج الحرير التي تركزت في مدن مثل طيبة Thebes وكورنثا Corinth. ويبدو أن شبه جزيرة البلوبونيز قد شهدت أيضا نشاطاً صناعياً مماثلاً في القرن التاسع الميلادي كما يتضح من قائمة الهدايا التي احضرتها الأرملة البلوبونيزية دانيليس Danielis حين قامت بزيارة الامبراطور باسيل الأول Basil I (٨٦٧ - ٨٨٦م) في القسطنطينية للتهنئة باعتلائه العرش(١١١). وقد أقام الامبراطور للأرملة البلوبونيزية الثرية - التي ربطته بها صداقة قديمة - حفل استقبال رسمي كبير في قصر ماجناورا Magnaura. وكانت الهدايا الرائعة التي قدمتها الأرملة الثرية للامبراطور، عبارة عن خمسمائة عبد، ومئة جارية، ومئة قطعة من الحرير من ألوان متعددة، ومائتي قطعة من الكتان الأملس، ومئة قطعة اخرى من نسيج اكثر رقة ونعومة من نسيج العنكبوت، فضلا عن كميات كبيرة من الأواني الذهبية والفضية من أنواع مختلفة(١١٢). والطريف أن الأرملة الثرية قامت أثناء هذه الزيارة لمدينة القسطنطينية، بقياس مساحة أرضية الكنيسة الجديدة الملحقة بالقصر والتي أمر الامبراطور بتشيدها في ذلك الوقت(١١٣). وبعد أن عادت إلى بلدتها باتراس Patras في شمال شبه جزيرة البلوبونيز امرت باعداد سجاد سميك، وأرسلته إلى القسطنطينية لتغطية أرضية تلك الكنسية(١١٤).

كانت القسطنطينية أهم مدن الامبراطورية البيزنطية وأكثرها كثافة سكانية، وكان إمدادها بالسلع وخاصة الغذائية من أهم مشاغل الحكومة. لقد تركزت فيها سلطة الامبراطور، وثروة الدولة، والطاقة الاستهلاكية الرئيسية. وإذا كان إمدادها بالسلع قد أثر على اقتصاد أقاليم الأناضول والبلقان، فإنه كان العامل الرئيسي وراء حركة التبادل التجاري داخل الامبراطورية. ويمكن القول أنه في الوقت الذي صدر فيه كتاب الوالي في عهد الامبراطور ليو السادس Leo VI (٨٨٦ - ٩١٢م) كان القطاع الخاص متفوقاً على القطاع العام في مجال النشاط التجاري والحرفي في بيزنطة، وكان هذا التفوق في الحجم والقيمة معا[١١٥]. لقد كانت الاحتكارات الرئيسية المتبقية للدولة هي تعدين الذهب[١١٦]، واستعمال الصبغة الارجوانية[١١٧]، وصناعة الملابس والسلع الاستهلاكية الخاصة باستعمالات القصر الرسمية[١١٨]، فضلا عن صناعة الأسلحة التي كانت بالطبع أكثر الاحتكارات أهمية وشرعية[١١٩]. حقيقة أن نشاط القطاع الخاص كان لا يزال خاضعا للرقابة الحكومية الدقيقة على الأقل في مدينة القسطنطينية، ولكن يجب أن نؤكد أن هذه الرقابة لم تكن شديدة الوطأة في العصر البيزنطي الأوسط، ولم تصل أبدا الى مرحلة التحكم الشديد والهيمنة الاقتصادية التي مارستها الدولة في العصر البيزنطي المبكر. كذلك لم تكن الرقابة الحكومية ضارة تماما بمصالح التجار وأصحاب الحرف كما قد يبدو للوهلة الأولى. فاصرار الحكومة مثلاً - كما يتضح من كتاب الوالي - على أن يكون الشراء جماعيا من تجار الأقاليم والتجار الأجانب داخل حدود مدينة القسطنطينية، ربما ساعد أعضاء النقابات التجارية في العاصمة على تحقيق أرباح أفضل من تلك التي كان يمكن تحقيقها، لو أنهم تنافسوا مع بعضهم البعض. ويلاحظ أن الحكومة البيزنطية حين وضعت هذه القاعدة، لم يكن يهمها في المقام الأول زيادة أرباح تجار العاصمة، بل الاحتفاظ بالاسعار منخفضة بالنسبة للمستهلك. فالشراء الجماعي على أرض المستهلك في الأماكن المحددة وبالشروط الدقيقة التي فرضتها الحكومة، ساعد على جعل اسعار السلع المستوردة منخفضة بدرجة كبيرة، وأعطى تجار العاصمة والمستهلكين معا مزايا على حساب الموردين.

وجدير بالذكر أن الحكومة البيزنطية كانت تحتكر إلى حد ما، شراء الحرير الخام الوارد من خارج الامبراطورية[١٢٠]. ولكنها كانت تقوم ببيع أية زيادة تفوق

احتياجاتها منه للقطاع الخاص (تجار الحرير الخام)، بسعر التكلفة، مضافا إليه ضريبة يدفعها تاجر الحرير الخام عن كل قنطار يشتريه من الدولة(١٢١). لقد كانت هذه الضريبة هي الوحيدة التي قامت الحكومة بجبايتها على النشاط التجاري والحرفي في القسطنطينية طبقا لما ورد في وثيقة كتاب الوالي(١٢٢). وإن حقيقة إعفاء بقية أوجه النشاط التجاري والحرفي من الضرائب تثير الدهشة، إذا أخذنا في الاعتبار حاجة الحكومة البيزنطية الملحة لزيادة مواردها المالية من ناحية، وتشددها في جباية ضرائب الأرض الزراعية من ناحية أخرى. ومن المحتمل أن هذا الاعفاء الضريبي كان امتداد لما جرى عليه العرف في العصر البيزنطي المبكر. ففي ذلك العصر كان اهتمام الحكومة مركزا على تسخير خدمات العاملين في التجارة والحرف، للوفاء بمطالب الدولة وحاجاتها، وكانت هذه السخرة الاجبارية شديدة الوطأة على التجار والحرفيين لدرجة أن الحكومة ما كانت تستطيع ارهاقهم بدفع الضرائب أيضا. وحين اختفى نظام السخرة الاجبارية في العصر البيزنطي الأوسط، استمر الاعفاء الضريبي، وكان سببا في ازدهار نشاط النقابات التجارية والحرفية في القسطنطينية.

ورغم ازدهار مجالات النشاط التجاري والحرفي للقطاع الخاص وتمتعها بالاعفاء من الضرائب، فقد عجزت عن اجتذاب كل رأس المال الخاص الذي يبحث عن الاستثمار. ويظهر هذا بوضوح في اتجاه فئات الطبقة العليا في مجتمع القسطنطينية ـ والتي كانت تتكون من كبار موظفي الحكومة والقصر وحملة الألقاب الرسمية والشرفية والفئة السناتورية ـ الى تدعيم مركزها الاجتماعي ماديا، وذلك بمحاولة شراء الاقطاعيات الزراعية والرعوية الكبيرة في أقاليم آسيا الصغرى، بمجرد أن أصبح ذلك المجال آمنا للاستثمار بعد التوسع البيزنطي شرقا وزوال خطر الاغارات الاسلامية في القرن العاشر الميلادي(١٢٣). وهنا يتبادر الى الذهن السؤال التالي:

لماذا اتجهت فئات الطبقة العليا المتمتعة بالنفوذ في القسطنطينية إلى استثمار أموالها في شراء الأراضي الزراعية التي تجبى منها الضرائب الثقيلة بصورة أكبر من اتجاهها إلى الاستثمار في مجالات النشاط التجاري والحرفي المتمتعة بالاعفاء من الضرائب؟

لا شك أن المزاولة العلنية للنشاط التجاري والحرفي في ذلك العصر كانت تعتبر مهانة تحط من المنزلة الاجتماعية المتميزة لتلك الفئات. ورغم أن التحايل على ذلك كان ممكنا عن طريق عقد الصفقات التجارية السرية، أو الاشتراك من الباطن في أنشطة النقابات التجارية والحرفية، إلا أن القانون حرم مثل تلك الممارسات وكان والي القسطنطينية قادرا على جعل هذا التحريم فعالا في بعض الأحيان[١٢٤].

وفي الوقت نفسه كان استثمار المال في شراء الأرض الزراعية والرعوية الخاضعة للضرائب في آسيا الصغرى، مجالا جذابا بعد توقف الاغارات الإسلامية في القرن العاشر الميلادي، لأن المستثمر القوي ـ بخلاف المزارع الحر الصغير ـ كان في إمكانه مماطلة جباة الضرائب ورشوتهم، أو ردهم بدفع مال أقل مما هو مستحق، رغم أنهم كانوا يطالبون في العادة بأكثر مما هو مستحق[١٢٥]. فجابي الضرائب الذي كان ماهرا في تحصيل الضريبة الأساسية مضافا إليها رسم إضافي له من المزارعين الضعفاء، كثيرا ما فشل في تحصيل كل الضرائب المستحقة على مزرعة كبيرة في آسيا الصغرى، تبعد مسافة كبيرة عن القسطنطينية، إذا كان مالك تلك الضيعة الكبيرة من أولئك السادة الغائبين عن ضياعهم، والمقيمين في العاصمة، ولهم صلات قوية في القصر الامبراطوري.

كذلك كانت مكانة والي القسطنطينية من الناحية النظرية، تعلو مكانة كبار موظفي الحكومة والقصر مهما كانت مناصبهم أو ألقابهم، وكانت سلطاته ضخمة في إطار حدود العاصمة. واستطاع الوالي في كثير من الأحيان أن يحبط مناورات فئات الطبقة العليا في مجتمع العاصمة، بأن فرض على عضو النقابة التجارية أو الحرفية الذي يضبط متلبسا بعقد صفقات محظورة مع أفراد من هذه الفئات عقوبات محددة، مما جعل التجار والحرفيين يترددون قبل المخاطرة بمخالفة تعليماته. وكان الطرد من عضوية النقابة هو العقوبة التي ينالها تاجر الحرير الخام Metaxoprates في القسطنطينية، إذا قام بعقد صفقة تجارية باسمه نيابة عن أحد الأقوياء ذوي النفوذ Dynatos أو أحد الأثرياء Plousios[١٢٦]. وكان تاجر لحم الخنزير Choiremporos يتعرض لعقوبة الجلد بالسياط، وحلق شعره، إذا ضبط وهو يخفي خنازيره في منزل أحد الأقوياء ذوي النفوذ في القسطنطينية ويقوم ببيعها سرا[١٢٧]. على أية حال، من

المرجح أن معظم تلك الفئات التي شغلت لبعض الوقت المناصب الحكومية الرئيسية وحملت أرفع الألقاب الرسمية والشرفية في مجتمع مدينة القسطنطينية، كانت تدرك أن ما هي فيه إلى زوال، لهذا حرصت خلال شغلها لمناصبها وتمتعها بالنفوذ على استغلال مناصبها والقابها ومكانتها الاجتماعية بشكل مفيد، فاتجه العديد من أفراد هذه الفئات الى استثمار أموالهم في شراء الضياع الزراعية الضخمة في الأقاليم، فإذا ما عجزوا عن ذلك، اضطروا إلى استثمار أموالهم في تجارة مربحة بطريق غير مباشر. وأن النصوص الواردة في كتاب الوالي، والتي تحرم بعض تلك الممارسات، هي دليل على وجودها الفعلي في مجتمع العاصمة. كذلك لجأت بعض هذه الفئات مثلا إلى استثمار أموالها في شراء الحوانيت التجارية في سوق القسطنطينية، ثم تأجيرها للتجار والحرفيين مقابل عائد يصل الى حوالي ٥٪ من قيمة ثمن الشراء. ويشير أحد مصادر القرن العاشر الميلادي الى أن حانوتا كبيراً لبيع ملابس الكتان يحتل موقعاً جيداً في السوق ثمنه ٧٢٠ نوميسما وكان يقدم عائداً ايجارياً يبلغ ٣٨ نوميسما. كما يشير إلى حانوت آخر صغير لبيع الملابس والمنسوجات الحريرية المستوردة من الشام، بلغ ثمنه ٤٣٢ نوميسما وكان يقدم عائدا ايجارياً يبلغ ١٥ نوميسما[١٢٨].

وجدير بالذكر أن كتاب الوالي فرض حظراً على سفر أعضاء النقابات التجارية خارج مدينة القسطنطينية لعقد الصفقات التجارية، وكان هذا الحظر من القيود المعوقة لنمو النشاط التجاري، واستمر ساريا حتى نهاية القرن الحادي عشر الميلادي[١٢٩]. فإذا أدين أحد تجار الحرير الخام Metaxoprates بتهمة السفر خارج حدود العاصمة البيزنطية لشراء الحرير كانت عقوبته الطرد من عضوية النقابة[١٣٠]. وإذا خالف أحد تجار لحم الخنزير Choirempores تعليمات الوالي، وخرج وتم ضبطه في لقاء مع أصحاب قطعان الخنازير في أي مكان خارج القسطنطينية، أو حتى في لقاء سري داخلها، بهدف زيادة الأسعار، فإن عقوبة ذلك هي الجلد بالسياط، وحلق الشعر، فضلا عن الطرد من عضوية النقابة[١٣١]. كذلك كان محظوراً على تجار الأسماك مغادرة العاصمة لشراء السمك من الصيادين في البحر، إذ عليهم انتظار حضور الصيادين في الأماكن المحددة لذلك على رصيف الميناء في المدينة[١٣٢]. ويبدو أن نقابة تجار لحم الضأن Makellarioi كانت مستثناة من هذه القاعدة، إذ كان على

تجار لحم الضأن ألا ينتظروا وصول كبار تجار قطعان الأغنام في مدينة نيقوميديا Nicomedia أو في غيرها من المدن، بل عليهم السفر إلى ما وراء نهر السانجاريوس Sangarius للقاء كبار تجار الأغنام القادمين من الأناضول هناك، حتى يتمكنوا من شراء أغنامهم بسعر أفضل[١٣٣]. وعلى كبار تجار الأغنام ألا يقفوا في طريق صغار الرعاة، إذا ما أرادوا الحضور بأغنامهم الى القسطنطينية لبيعها في أسواق المدينة[١٣٤].

ويلاحظ أن المصادر البيزنطية لا تشير صراحة إلى سفر التجار البيزنطيين خارج الامبراطورية. غير أننا نلاحظ وجود حي للتجار الروم في مدينة القطائع التي بناها أحمد بن طولون في مصر، ولكننا لا نستطيع الجزم بكونهم بيزنطيين من رعايا امبراطور القسطنطينية[١٣٥]، فربما كانوا من بين الأقليات المسيحية المحلية التي تتكلم اليونانية والتي عاشت في مصر واشتغلت بالتجارة. كذلك أشار الجغرافي ابن حوقل إلى أن السلطات البيزنطية في مدينة انطاليا Attaleia كانت ترسل في القرن العاشر الميلادي سفنا محملة بالبضائع التجارية الى الموانيء الإسلامية في شرق البحر المتوسط، ولكنه يؤكد أن تلك السفن البيزنطية جاءت بغرض التجسس على أحوال المسلمين، واتخذت من التجارة ستارا لاخفاء نواياها الحقيقية[١٣٦]. والمرجح أن معظم التجار البيزنطيين الذين سافروا خارج حدود الامبراطورية بهدف التجارة كانوا من اليهود[١٣٧]. وكان أغلب التبادل التجاري بين بيزنطة والعالم الإسلامي يتم على يد التجار المسلمين، فهم الذين كانوا ينقلون متاجرهم الى القسطنطينية، وهم الذين كانوا يحملون منها المنتجات التي سمحت الادارة البيزنطية بتصديرها.

وبصفة عامة، يمكن القول ان الحكومة البيزنطية كانت تفضل بقاء التجار البيزنطيين في بلادهم، وترك التجار الأجانب يتحملون عناء السفر ومشقة الحضور الى بيزنطة من أجل التجارة. لقد كانت هذه السياسة المتعمدة قصيرة النظر، وكانت تناسب السلبية الواضحة في مجال التجارة الخارجية التي ميزت الحياة الاقتصادية في بيزنطة. لقد أشبعت هذه السياسة كبرياء البيزنطيين واعتدادهم بأنفسهم، وحققت لهم على المدى القصير ميزة عقد الصفقات التجارية المربحة على أرضهم. ولكن عواقبها السيئة ظهرت على المدى البعيد، إذ مكنت في النهاية تجار دويلات المدن

الإيطالية من السيطرة على التجارة الداخلية والخارجية للامبراطورية البيزنطية ابتداءً من الربع الأخير للقرن الحادي عشر الميلادي(١٣٨).

أما فيما يتعلق بالتجار الأجانب الذين حضروا الى القسطنطينية فإن المعلومات التي وصلتنا عنهم طيبة. لقد خضع التجار الأجانب لقيود دقيقة، نظمت معاملاتهم التجارية وحددت اقامتهم في المدينة، وجعلتهم دائما تحت مراقبة والي العاصمة. وكان لوالي القسطنطينية نائب يدعى Legatarios يختاره بنفسه، ولكن تعيينه في ذلك المنصب كان يحتاج الى تصديق الامبراطور(١٣٩). وكانت أهم واجبات نائب الوالي ان يبلغ رئيسه عن وصول كل الوافدين الى مدينة القسطنطينية، سواء كانوا وطنيين من أهل الأقاليم أو أجانب من خارج الامبراطورية، كما كان عليه أن يحدد بدقة الأقاليم أو البلاد التي جاءوا منها. وبعد تسجيل كل الوافدين، كان عليه فحص البضائع التي أحضروها معهم لوضع القواعد والشروط الخاصة ببيعها والزمن المحدد لذلك. وفي النهاية كان عليه تقديم هؤلاء التجار الوافدين من أقاليم الامبراطورية فضلا عن التجار الأجانب إلى الوالي مع قوائم مشترواتهم حتى يتأكد من أن السلع المحظور تصديرها لن تغادر العاصمة البيزنطية(١٤٠).

وكان الوالي لا يسمح ببقاء التجار الأجانب في القسطنطينية مدة تزيد عن ثلاثة أشهر. وكانت عقوبة التاجر الأجنبي الذي يتجاوز هذه الفترة الزمنية، هي الجلد بالسياط وحلق شعره، ومصادرة بضائعه، ثم طرده خارج المدينة(١٤١). ويبدو أن تحديد مدة إقامة التاجر الأجنبي في مدينة القسطنطينية بثلاثة أشهر، قد وضعت خصيصا للتجار القادمين من الشام بالملابس والمنسوجات الحريرية(١٤٢)، وللتجار الأجانب القادمين عبر طرابيزون Trebizond بالتوابل والعطارة(١٤٣). وكان يجب على تجار الشام الذين أحضروا بضائعهم لبيعها لنقابة تجار الملابس والمنسوجات الحريرية الواردة من الشام Prandiopratai إبلاغ الوالي بالسلع المتبقية في حوزتهم والتي لم تبع قبل انقضاء مدة الأشهر الثلاثة حتى يتم تصريفها بشكل مناسب بمعرفة الوالي(١٤٤).

ويلاحظ أن الإدارة البيزنطية خففت من قيودها على فئات معينة من التجار الوافدين الى القسطنطينية، فمثلا تم إعفاء تجار الحرير الخام الوافدين على المدينة من

دفع أية رسوم، باستثناء تكلفة طعامهم وايجار سكنهم خلال فترةاقامتهم بالعاصمة[١٤٥]. والمرجح أن هؤلاء التجار جاءوا من أقاليم اليونان التي كانت تقدم معظم الحرير الخام اللازم لصناعة المنسوجات الحريرية في القسطنطينية كما سبقت الإشارة.

ورغم أن المدة القانونية المحددة لبقاء التجار القادمين من الشام في العاصمة البيزنطية كانت لا تزيد عن ثلاثة أشهر، إلا أننا نلاحظ وجود عناصر أخرى من أهل الشام مقيمة في القسطنطينية منذ أكثر من عشر سنوات. ولا نعرف كيف استطاعت هذه العناصر الشامية اكتساب حق الإقامة الدائمة، كما لا نستطيع الجزم بكونهم وكلاء تجار الشام في المدينة. على أية حال، لقد منح والي القسطنطينية لهذه العناصر من أهل الشام المقيمة في المدينة منذ عشر سنوات على الأقل، حق مشاركة نقابة تجار الملابس والمنسوجات الحريرية الواردة من الشام Prandiopratai في أرباح التجارة في السلع الشامية[١٤٦].

أما التجار البلغار الذين حضروا الى القسطنطينية لمقايضة سلعهم بالسلع البيزنطية التي يحتاجون إليها، فقد حرصت الحكومة البيزنطية على ارضائهم. وكانت المنسوجات الكتانية والمواد الغذائية وخاصة العسل، من أهم السلع التي أحضرها التجار البلغار. ولقد فرض والي العاصمة على تجار الملابس والمنسوجات الكتانية Othoniopratai وأصحاب محلات البقالة Saldamarioi التعاون مع النقابات التجارية الأخرى في تصنيف سلع التجار البلغار، وتقدير قيمتها، ثم التفاوض مع البلغار على مقايضتها بسلع بيزنطية بكميات وانواع يتفق الطرفان على أنها مساوية في القيمة وأنها تفي بحاجات البلغار المختلفة. وكان على ممثلي النقابات التجارية الأخرى أخذ ما يحتاجون إليه من السلع البلغارية التي تمت مقايضتها، أما الفائض فيتم تسليمه إلى تجار الملابس والمنسوجات الكتانية وأصحاب محلات البقالة، ليقوموا بتصريفه بمعرفتهم مقابل عمولة تساوي ٤٪ من القيمة المقدرة عليه[١٤٧].

ويتضح من كتاب الوالي، أن الحكومة البيزنطية كانت حريصة على أن يشعر التجار البلغار، أنهم تمتعوا بمعاملة تجارية عادلة قبل عودتهم إلى بلادهم، مما يرجح أن كتاب الوالي قد صدر بعد انتهاء الحرب البيزنطية البلغارية التي دارت بين سنة

٨٩٤ - سنة ٨٩٦م لأن أسباب تلك الحرب كانت شكوى التجار البلغار من سوء معاملة البيزنطيين لهم. ففي أوائل عهد الامبراطور ليو السادس (٨٨٦ - ٩١٢م) حصل اثنان من كبار تجار القسطنطينية هما ستاوراكيوس Stauracius وكوزماس Cosmas على امتياز احتكار التجارة مع بلغاريا بفضل مساعدة ستيليانوس زاوتس Stylianus Zautes - والد الزوجة الثانية للامبراطور وأقرب مستشاريه. وقام الرجلان بايعاز من مستشار الامبراطور بنقل سوق التجارة مع البلغار من القسطنطينية الى مدينة سالونيكا[١٤٨]. وكان الغرض من ذلك نقل سوق التجارة مع البلغار بعيدا عن القسطنطينية التي يخضع فيها النشاط التجاري لاشراف الوالي ورقابته. وبالفعل قام الرجلان بفرض رسوم اضافية كبيرة على التجار البلغار مما اضر ببلغاريا وأدى إلى اعلان القيصر سيميون Symeon الحرب على بيزنطة. لقد كانت تجربة تلك الحرب مريرة وأدرك الامبراطور جسامة الخطأ الذي وقع فيه، لذلك حرص بعد انتهاء الحرب وعقد اتفاقية السلام سنة ٨٩٦م، على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتوفير معاملة تجارية عادلة للتجار البلغار.

وكان التجار الروس من بين الزوار الأجانب الذين ترددوا على القسطنطينية في القرن العاشر الميلادي. ولقد عاملتهم الحكومة البيزنطية معاملة خاصة، كما يتضح من بنود المعاهدات التجارية التي عقدتها بيزنطة مع امارة كييف Kiev الروسية. والمعروف أن الروس قاموا بقيادة الأمير أولج Oleg بهجوم بحري مفاجيء على مدينة القسطنطينية سنة ٩٠٧م، واضطرت الحكومة البيزنطية الى عقد اتفاقية تجارية مبدئية لضمان حقوق التجار الروس في بيزنطة، وتم التصديق عليها في المعاهدة المعقودة بين الطرفين سنة ٩١٢م[١٤٩]. ولقد نصت هذه الاتفاقية على حق التجار الروس القادمين ببضائعهم الى القسطنطينية الحصول على ما يحتاجون إليه من حبوب، كما تعهدت الحكومة البيزنطية بامدادهم بمؤن طعام مجانية لمدة ستة أشهر تشتمل على الخبز والنبيذ واللحم والسمك والفاكهة، فضلا عن حبال الأشرعة وصواري السفن والمؤن اللازمة لرحلة عودتهم الى بلادهم. كذلك سمحت الحكومة البيزنطية للتجار الروس بمباشرة التبادل التجاري في سوق القسطنطينية دون دفع أية رسوم. وكان اهتمام الادارة البيزنطية ينحصر أساسا في وضع التجار الروس تحت المراقبة الدقيقة

أكثر من الحصول على ربح كبير من التبادل التجاري معهم. لذلك نصت الاتفاقية على أن يقيم الروس في حي القديس ماماس st. Mamas الذي يقع على الشاطيء الجنوبي الغربي للقرن الذهبي خارج السور الشمالي للمدينة مباشرة. وكان عليهم دخول القسطنطينية من بوابة واحدة فقط، وفي مجموعات لا تزيد الواحدة عن خمسين رجلا في كل مرة، وبمرافقة موظف من الادارة البيزنطية(١٥٠).

وفي عهد الامبراطور رومانوس ليكابينوس Romanus I Lecapenus (٩٢٠ - ٩٤٤م) تعرضت القسطنطينية لهجومين من جانب الروس، بقيادة الأمير ايجور Igor في عامي ٩٤١ و ٩٤٤م، وتم التوصل الى عقد معاهدة بين الطرفين في العام التالي(١٥١). ولقد تكرر ذكر بنود اتفاقية سنة ٩١٢م في معاهدة سنة ٩٤٥م، إلا أن المعاهدة الأخيرة وضعت بعض القيود على امتيازات التجار الروس في العاصمة البيزنطية، إذ نصت على أنه لا يجوز للتجار الروس شراء منسوجات حريرية تتجاوز قيمتها خمسين نوميسما. كما أن مشترياتهم من المنسوجات الحريرية يجب أن تعرض على الوالي ليقوم بتمييزها ووضع خاتمه عليها. ومع أن الروس كانوا غير مقيدين بالإقامة لمدة ثلاثة أشهر في القسطنطينية، فقد أصبح عليهم اخلاء حي القديس ماماس ومغادرة المدينة خلال فصل الشتاء(١٥٢). ورغم هذه القيود الجديدة التي نصت عليها معاهدة سنة ٩٤٥م، ظل التجار الروس متمتعين بمعاملة أفضل من غيرهم من التجار الأجانب في العاصمة البيزنطية.

وكان التجار الوافدون على القسطنطينية يخضعون للرقابة الدقيقة من قبل الوالي والأجهزة التابعة له من جهة، ومن قبل رؤساء النقابات التجارية والحرفية من جهة أخرى. فإذا عرضت إحدى النساء مجوهرات ذهبية أو أحجاراً كريمة أو لؤلؤاً للبيع على أحد تجار المجوهرات، فعليه أن يبلغ الوالي بذلك، حتى لا تجد هذه المجوهرات طريقها الى أيدي الأجانب. وإذا عرض أحد الغرباء عن المدينة آنية من ذهب أو فضة للبيع على أحد تجار المجوهرات، فعليه أن يستفسر عن مصدرها ثم يبلغ رئيس نقابته بذلك(١٥٣). وإذا شاهد الصرافون Trapezitai تجار السوق السوداء في العملة Sakkoullarioi في ساحة السوق، فعليهم ابلاغ الوالي على الفور لمنعهم من مباشرة أية تعاملات محظورة، والا تعرضوا لعقوبة قطع إحدى اليدين. كما يجب على

الصراف إذا وقعت في يده عملة مزيفة، أن يبلغ الوالي عن الشخص، الذي قدمها له، حتى لا يتعرض لعقوبة الجلد بالسياط، وحلق الشعر، والطرد من عضوية النقابة[١٥٤].

كذلك كان محظورا على تاجر الملابس والمنسوجات الحريرية الراقية Bestioprates أن يبيع للأجانب أية سلعة مدرجة في قائمة السلع المحظور تصديرها Ta Kekolymena حتى تضمن الحكومة البيزنطية أن تلك السلع لن تنتقل الى البرابرة. وإذا قام هذا التاجر بشراء ملابس أو منسوجات راقية، تتجاوز قيمتها عشرة نوميسمات من أحد كبار موظفي الحكومة، أو القصر، أو من أحد العاملين في نسج وصباغة الحرير Serikoprates فعليه أن يبلغ الوالي بذلك. أما إذا أراد هذا التاجر بيع بعض سلعه لأحد الأجانب بغرض تصديرها، فعليه أن يعرضها على الوالي ليفحصها ويضع خاتمه عليها[١٥٥]. كذلك حدد كتاب الوالي المنسوجات الحريرية التي يمكن للعاملين في صناعة نسج الحرير وصباغته تصنيعها، وتلك المحظور عليهم تصنيعها. وكان على أصحاب هذه الحرفة ابلاغ الوالي بأية منسوجات مصنعة تتجاوز قيمتها عشرة نوميسمات. وإذا قام أحد العاملين في هذه الحرفة ببيع قطعة ملابس تتجاوز قيمتها عشرة نوميسمات لغير أهل القسطنطينية، فإنه يتعرض لعقوبة الجلد بالسياط وحلق شعره، أما إذا قام ببيع منسوجات حريرية للأجانب بدون علم الوالي، فإن هذه السلع تتعرض للمصادرة[١٥٦].

لقد كان الغرض من النص الخاص بضرورة ابلاغ الوالي عن الغرباء الذين يعرضون آنية الذهب والفضة أو المجوهرات للبيع، هو الكشف عن السرقات من ناحية، وضمان عدم تسربها إلى أيدي الأجانب من ناحية أخرى. أما بقية القواعد التنظيمية التي أشرنا إليها فقد وضعت خصيصا للتأكد من أن السلع المدرجة في قائمة السلع المحظور تصديرها Ta Kekolymena لن تتسرب خارج مدينة القسطنطينية الى البلاد الأجنبية، وفي بعض الحالات لن تخرج حتى إلى الأقاليم البيزنطية[١٥٧]. وكانت هناك عدة مستويات للحظر المفروض على تصدير تلك السلع[١٥٨]. وكان أكثرها صرامة ذلك الحظر المفروض على خروج السلع التي احتكرت الحكومة تصنيعها بالكامل في المصانع الحكومية، مثل الأسلحة، وبعض

خطوط انتاج المنسوجات الحريرية الارجوانية ذات المواصفات الخاصة والتي حرمت الدولة على القطاع الخاص انتاجها[١٥٩]. ويضاف إلى ذلك نوع خاص من الصابون Gallikon Saponion كان من بين منتجات تجار الصابون Saponopratai إلا أن القانون حرم عليهم عرضه للبيع[١٦٠]. ومن المحتمل ان استعمالات هذا النوع من الصابون كانت قاصرة على القصر الامبراطوري. وكانت هناك سلع أخرى تدخل ضمن منتجات القطاع الخاص ولكن لا يجوز تصديرها للخارج، مثل الحديد والمصنوعات الحديدية غير العسكرية. فقد أباح القانون لمقاولي القطاع الخاص طرق الحديد وتصنيعه وبيعه داخل حدود الامبراطورية فقط[١٦١].

وجدير بالذكر، أن صاحب حرفة نسج الحرير وصباغته Serikarios كان له حق استخدام عبد يمتلكه أو عامل أجير أو كبير عمال ماهر Eklektes للعمل في حرفته، ولكن القانون حرم عليه التنازل عن العاملين في حرفته مقابل المال للعمل لدى أحد سكان الأقاليم خارج العاصمة، أو أحد الأجانب خارج الامبراطورية، وكانت عقوبة من يخالف ذلك قطع إحدى اليدين[١٦٢]. ومن الواضح أن الحكومة البيزنطية كانت حريصة على ألا تنتقل أسرار هذه الصناعة إلى الخارج. ولم يكن الأمر قاصرا على صناعة نسج المنسوجات الحريرية وصباغتها، بل شمل صناعة الصابون أيضا. فإذا قام صانع الصابون بتعليم حرفته لأي شخص آخر لا ينتمي لعضوية نقابته، وبدون إذن الوالي ورئيس النقابة، فإنه يتعرض لعقوبة دفع غرامة تبلغ ٢٤ نوميسما[١٦٣].

وإذا كان كتاب الوالي قد أشار إلى ثمانٍ وثمانين حالة يتم فيها فرض عقوبات على من يخالف القواعد التنظيمية الواردة فيه، فإنه حدد عقوبة قطع إحدى اليدين في سبع حالات فقط. وتعتبر هذه العقوبة أكثر العقوبات صرامة باستثناء حالة واحدة فرضت فيها عقوبة الإعدام على صانع الصابون إذا قام ببيع (المادة الكاوية التي تحدث) رغوة الصابون لأي شخص بغرض الحاق الأذى بطرف ثالث[١٦٤].

ولم يكن الحظر المفروض على تصدير الملابس والمنسوجات الحريرية الراقية قاصرا على ما تنتجه المصانع الحكومية، إذ تضمنت قائمة السلع المحظور تصديرها أصنافا محددة من المنسوجات الحريرية التي ينتجها القطاع الخاص أيضا. وحظر

القانون على الأجانب الوافدين الى القسطنطينية شراء تلك الأصناف من المنسوجات الحريرية، إلا إذا كانت للاستعمال الشخصي أثناء اقامتهم في العاصمة. ولكن عند مغادرتهم للمدينة كان عليهم ابلاغ الوالي لتقوم الأجهزة التابعة له، بفحص أمتعتهم والتأكد من أنواع السلع التي قاموا بشرائها. وكان كل من يساعد الأجانب على مخالفة هذا القانون يتعرض لعقوبة الجلد بالسياط وحلق شعره ومصادرة ممتلكاته[١٦٥]. ويبدو أن الحكومة البيزنطية كانت صارمة في تنفيذ هذا القانون، وأصرت في بعض الأحيان على تطبيقه على سفراء الدول الأجنبية مثلما فعلت مع ليتبراند أسقف كريمونا Luitprand of Cremona سنة ٩٦٨م. والمعروف أن ليتبراند الكريموني حضر الى القسطنطينية في مهمتين دبلوماسيتين، كانت الأولى سنة ٩٤٩م حين حضر كمبعوث من قبل المركيز الإيطالي برنجار الأيفري Brengar of Ivrea إلى الامبراطور قسطنطين السابع. وفي تلك الزيارة أحسن الامبراطور استقباله وأغدق عليه هدايا ثمينة، ولم يواجه ليبتراند أية متاعب حين خرج عائدا إلى بلاده[١٦٦]. أما زيارته الثانية فكانت سنة ٩٦٨م حين حضر مبعوثا من قبل الامبراطور الغربي أوتو الأول Otto I (٩٦٢ - ٩٧٣م) إلى الامبراطور البيزنطي نقفور فوقاس Nicephorus Phocas (٩٦٣ - ٩٦٩م)، وعرض على الأخير مشروع زواج سياسي بين أبن الامبراطور الغربي وأميرة بيزنطية، يتم من خلاله حسم النزاع بين الدولتين على جنوب إيطاليا. لقد كانت تلك الزيارة الثانية للأسقف الكريموني فاشلة تماما، إذ رفضت الحكومة البيزنطية عرضه بسخرية، وعاملته بمهانة، وأفهمته أن سيده أوتو الأول ليس امبراطورا بل أحد الملوك البرابرة، ولا يجوز عقد زواج بين ابن ملك متبربر وأميرة بيزنطية[١٦٧]. وحين حزم متاعه عائدا إلى بلاده، تعرض لمضايقات موظفي الحكومة الذين فتشوا أمتعته بدقة، وانتزعوا منه بعض المنسوجات الحريرية التى اشتراها لأنها مدرجة في قائمة السلع المحظور تصديرها للخارج. لقد وصف لنا ليتبراند الكريموني تجربته هذه قائلا:[١٦٨]

> لقد قال موظفو الإدارة البيزنطية: «اننا نعتقد أنك اشتريت بعض الثياب والمنسوجات الحريرية، وعليك أن تعرضها علينا عن طيب خاطر. بالنسبة للثياب التي لا تعتبر من النوع الممتاز سنضع عليها ختماً من الرصاص وندعك تحتفظ بها، أما تلك الثياب والمنسوجات الحريرية

التي تعتبر من بين الأصناف المدرجة في قائمة السلع المحرمة على كل الشعوب، باستثناء شعبنا الروماني، فإننا سنأخذها منك ونرد لك ما دفعته من مال في شرائها». ثم جردوني من خمس قطع من الثياب الارجوانية الممتازة، لأنهم اعتبروا سادتي أصحاب الجلالة (أوتو الأول وأوتو الثاني) وكل الإيطاليين، والسكسون، والفرنجة، والبافاريين والسوابيين ـ وفي الحقيقة كل الشعوب الأجنبية ـ غير جديرين بارتداء هذا النوع من الثياب. أنه لشيء مهين أن نتصور المخنثين. . . ، والخصيان، والكسالى التافهين لهم حق ارتداء الملابس الأرجوانية، بينما تكون تلك الثياب محرمة على الشخصيات البارزة، وأعني بهم الرجال العظام، والجنود البواسل والشخصيات المحترمة الفاضلة التي تخشى الرب. إن هذا لأمر مهين حقاً.

وحاول ليتبراند Luitprand أن يوضح لهم أن الامبراطور قد سمح له بشراء ثياب ومنسوجات حريرية من أي نوع، وبأية كمية يشاء، اجلالا للكنيسة التي يمثلها، وطلب منهم الرجوع إلى ليو القربلاط Leo Curopalates شقيق الامبراطور، والمترجمين الذين حضروا لقائه بالامبراطور للتأكد من ذلك. فردوا عليه قائلين:

ولكن هذه الأصناف من الملابس مدرجة في قائمة السلع المحظور تصديرها. وإذا كان الامبراطور قد ذكر ما تزعم قوله، فإنه بلا شك لم يكن يتصور أنك تقصد منسوجات حريرية من هذه النوعية. إننا شعب أرفع مقاما ومنزلة من الشعوب الأخرى في الثراء والحكمة، ولذلك يجب أن نكون الأرفع مقاما ومنزلة فيما نرتديه من ملابس. لقد أنعم الرب علينا بفضائل فريدة، لذلك فمن الملائم أن نرتدي وحدنا هذه الملابس الجميلة الفريدة.

فرد عليهم ليتبراند بحسم قائلا:

إنها ليست فريدة على الإطلاق. إنكم لا تستطيعون وصف هذه الأنواع من الثياب بأنها فريدة، في الوقت الذي ترتديها البغايا التافهات،

ويرتديها ممثلو المسرح من الدجالين في بلادنا. فتساءل موظفو الادارة البيزنطية:

«من أين حصلتم عليها؟» فقلت لهم: من تجار البندقية وأمالفي، الذين يقومون بجلب هذه السلع لنا ونقدم لهم في مقابل ذلك المواد الغذائية. فرد الموظفون البيزنطيون قائلين:

«لن تتاح لهم فرص أخرى لعمل ذلك، فمن الآن فصاعدا سنقوم بتفتيشهم بدقة وإذا وجدنا أصنافاً من تلك السلع في أمتعتهم فسينالون عقوبة الجلد بالسياط وحلق شعورهم».

فقلت لهم: «لقد سبق لي الحضور إلى هنا في عهد الامبراطور الراحل قسطنطين (قسطنطين السابع)، ولم أكن في ذلك الوقت أسقفا بل كنت شماسا فقط، ولم أكن مبعوث امبراطور أو ملك، بل مبعوث المركيز برنجار Brengar، ومع ذلك ففي تلك الزيارة قمت بشراء عدد أكبر من الثياب ذات قيمة أكبر مما اشتريت هذه المرة، ولم تتعرض أمتعتي للتفتيش من قبل أي واحد منكم أيها اليونانيون، ولم توضع على مشترياتي أية أختام من الرصاص. وفي هذه المرة حضرت بمشيئة الرب أسقفا ومبعوثاً رسمياً من قبل أصحاب الجلالة الامبراطورين أوتو Otto الأب وسميه الأبن، ورغم صفتي هذه أتعرض لهذه المعاملة المهينة، فتوضع الأختام على ملابسي كما لو كنت تاجرا من البندقية. إن المنسوجات والملابس التي تعتبرونها ذات قيمة، وتريدون مصادرتها حصلت عليها لاستعمال الكنيسة التي أتشرف بتحمل مسئوليتها. ألم ينلكم التعب من توجيه الاهانات لي، لا، ليس لي فقط، بل الى سادتي الأباطرة الذين نالوا الازدراء في شخصي؟ لقد تعرضت للاحتجاز، ونالني عذاب الجوع والعطش وتأخرت عودتي إلى رؤسائي كل هذا الوقت، ألا يكفيكم هذا! وهل يجب أن تضعوا اللمسات الأخيرة لمعاملتكم المهينة بسلب أمتعتي؟ إذا استمر إصراركم، خذوا مشترياتي ودعوني احتفظ بأصناف الثياب والمنسوجات التي قدمها لي الأصدقاء كهدايا».

فأجابه موظفو الادارة البيزنطية قائلين:

«لقد كان الامبراطور قسطنطين رجلا متساهلا، إنه لم يغادر قصره أبدا، لذلك كان يسترضي الشعوب الأجنبية بالتساهل في مثل تلك الأمور. أما نقفور فإنه رجل من طراز مختلف تماما. إنه امبراطور بكل ما تحمله الكلمة من معنى، انه رجل نشيط سريع في استلال السيف. وبكلمات أخرى أنه رجل كرس حياته للجندية، أنه يكره القصر ويتوق للقتال، ولا يحب شيئا مثل حبه للنزال. إن نقفور لا يشتري صداقة الشعوب الأجنبية، بل يخضعها بالسيف إذا لم تدفعها الرهبة للخضوع اختيارا. والآن سنبين لك كيف أننا نكن القليل من الاحترام والتقدير لسادتك الملوك الصغار، فلن نأخذ بأي شيء مما قلت بخصوص التمييز بين المشتريات والهدايا. فأي صنف من الملابس والمنسوجات من هذا اللون سيعود إلينا بالطريقة نفسها وسنطبق هذا على كل ما معك[١٦٩].

وهكذا يتضح من تقرير أسقف كريمونا أن الحكومة البيزنطية اختارت الاحتفاظ بالأصناف المدرجة في قائمة السلع المحظورة داخل حدود العاصمة، وأصرت على عدم السماح لها بالخروج خارج حدودها. لذلك صادر موظفو الحكومة الملابس الارجوانية الفاخرة التي اشتراها ليتبراند Luitprand وردوا له المال الذي دفعه عند الشراء. ففي نظر الادارة البيزنطية لم تكن الأصناف المدرجة في قائمة السلع المحظورة سلعا للبيع، بل تحفاً وزخارف تمنح. والمعروف أن قيمة التحف والزخارف والأوسمة تكمن في ندرة منحها، بينما تقاس قيمة السلع بحجم مبيعاتها. ولا يعتبر الحظر الذي فرضته بيزنطة على تصدير تلك السلع عمليا بلغة الاقتصاد، ولكن هذه نقطة جانبية لأن الحكومات لا تمارس الأعمال الاقتصادية فقط، بل تتولى أيضا توجيه الأعمال العسكرية والمهام الدبلوماسية لتحقيق أغراض سياسية محددة. وكان حظر الحكومة البيزنطية المفروض على تصدير تلك السلع فعالا في خدمة أغراضها السياسية والدبلوماسية مثلما كانت عنايتها بعملتها الذهبية المعروفة بالنوميسما nomisma فعالة في خدمة اغراضها الاقتصادية. ففي كلتا الحالتين، كانت

الحكومة حريصةعلى تأمين شيء نافع وثمين، ومصدر قوة تمتلكه من مخاطر الانتقاص من قدره والحط من قيمته.

وتظهر أبعاد هذه السياسة، في الهدايا والرشاوي التي قدمتها الحكومة البيزنطية أحيانا لبعض الحكام الأجانب لتحقيق أغراضها السياسية. لقد كانت هذه الهدايا تتضمن اصنافا من السلع الثمينة التي لا تتوافر خارج العاصمة البيزنطية، لأنها مدرجة في قائمة السلع المحظور تصديرها للخارج. وكان نوع وحجم هذه الهدايا والرشاوي يحدد بدقة كي يحقق أكبر تأثير ايجابي باقل تكلفة ممكنة. وهنا صورة واضحة تعطينا دليلا على ما أسلفنا، تظهر في رواية قسطنطين السابع الخاصة بتلك السفارة التي بعثها الامبراطور رومانوس الأول ليكابينوس Romanus Lecapenus (٩٢٠ - ٩٤٤م) إلى هيو البروفنسي Hugh of Provence ملك إيطاليا سنة ٩٣٥(١٧٠). لقد حمل المبعوث البيزنطي ابيفانيوس Epiphanios معه مجموعتين من السلع: المجموعة الأولى كانت عبارة عن هدايا من الامبراطور البيزنطي لهيو البروفنسي وكبار رجال دولته، وكانت مشروطة بقيام ملك ايطاليا باداء خدمات عسكرية لصالح الامبراطور البيزنطي. لقد كان على هيو البروفنسي القيام بعمل عسكري ضد امراء كابوا Capua، وبنفنتو Benevento وسالرنو Salerno والمتمردين اللومبارد لحماية المصالح البيزنطية في جنوب إيطاليا(١٧١). وضمت هذه المجموعة الهدايا النقدية والعينية التالية لهيو البروفنسي وكبار رجال دولته: قنطاراً من الذهب نقدا، عشرة قطع من الملابس الداخلية esophoria، كأس من العقيق، سبعة عشر اناء زجاجياً (غير محدد النوع)، ثلاثين كيسا من البخور، خمسمائة مكيال من الزيت المعطر (aleipta) للملك. وفضلا عن ذلك قطعتين من الملابس الداخلية لكل واحد من كونتات الملك السبعة، وثوباً حريرياً أصفر اللون لكل واحد من أساقفة الملك الستة. أما كونت ومركيز الملك المسئول عن الأقليم المتاخم للثيم البيزنطي لونجوبارديا Lagobardia فقد أرسل له الامبراطور البيزنطي تسعة أثواب (خمسة أرجوانية عادية، وأربعة حريرية أخرى، كل واحد منها بلون مختلف). وسبع قطع من الملابس الداخلية (أربع قطع راقية، وثلاث قطع أخرى أقل جودة)، فضلا عن ثلاث أواني مطلية بالفضة»(١٧٢).

أما المجموعة الثانية من السلع فكانت تتكون من ملابس ومنسوجات غير مدرجة في قائمة السلع المحظورة، وقد حملها المبعوث البيزنطي معه من أجل تغطية جميع نفقات مهمته الدبلوماسية. وكان له حرية استخدامها في حالتها العينية، أو تحويلها إلى نقد (مثل الشيكات السياحية) إلى الحد الذي يحتاج إليه لتغطية نفقات مهمته. وضمت هذه المجموعة من السلع الآتي:

«ستة أثواب حريرية من أنواع وألوان مختلفة، ثلاثون قطعة من الملابس الداخلية، عشرون ثوبا محلىً بسيور جلدية، عشرون ثوبا أرجوانيا عاديا».

وربما كان الغرض من استعمال سلع عينية في الانفاق على هذه المهمة الدبلوماسية، الحد من خروج عملات المعادن الثمينة قدر الامكان، تمشيا مع القانون الساري في الدولة البيزنطية الذي سبقت إليه الإشارة. على أية حال، بعد عودة المبعوث البيزنطي من تلك المهمة كان قد انفق السلع التالية: ثوبين من الحرير. سبع عشرة قطعة من الملابس الداخلية، اثنى عشر ثوبا محلى بسيور جلدية، أربعة عشرة ثوبا ارجوانيا. وأعاد السلع المتقبية في حوزته لخزانة الدولة[١٧٣].

على أية حال لقد اقتصرت هذه الدراسة على التجارة البيزنطية في العصر الأوسط، وهو العصر الذي يمتد زمنيا لحوالي خمسة قرون بين الانهيار السياسي والعسكري للامبراطورية البيزنطية في سنة ٦٠٢م، والانهيار الفجائي للامبراطورية في النصف الثاني من القرن الحادي عشر الذي شهد معركة مانتزكرت سنة ١٠٧١م وما اعقب ذلك من لقاء الغرب بالشرق في الحملة الصليبية الأولى. وفي ضوء الشواهد التي عرضتها هذه الدراسة يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

أولا: لقد كان متوسط حجم وقيمة التجارة البحرية في البحر المتوسط في العصر البيزنطي الاوسط اقل مما كان عليه في القرن السادس الميلادي (زمن الامبراطور جستنيان الأول)، أو مما أصبح عليه في العصر البيزنطي الأخير، عندما انتقلت السيادة التجارية في حوض البحر المتوسط إلى دويلات المدن الايطالية.

ثانيا: لم يحدث أي تغير عنيف أو فجائي في تواصل الحياة الاقتصادية لعالم البحر

المتوسط في القرنين السابع أو التاسع الميلاديين. والمعروف أن القرن السابع شهد تغيرا سياسيا وتحولا حضاريا مفاجئا، تمثل في ظهور العرب المسلمين ونجاحهم في اقتطاع ولايات الشام وفلسطين ومصر وشمال افريقيا من الامبراطورية البيزنطية. ولكن ظهور العرب المسلمين على مسرح الأحداث واطلالهم على البحر المتوسط، لم يقض على الوحدة الاقتصادية لعالم ذلك البحر. لقد أثارت نظرية العالم البلجيكي هنري بيرن Henri Pirenne[١٧٤]، عن التغير الذي أصاب تواصل الحياة الاقتصادية في البحر المتوسط في القرن السابع الميلادي، مناقشات مطولة وتفصيلية للشواهد والأدلة دون أن يتمكن أحد من إثبات صحتها[١٧٥].
كذلك لا يوجد ما يدل على أن استيلاء المسلمين على جزيرة كريت، أو بداية فتحهم لجزيرة صقلية سنة ٨٢٧م قد قضى على تواصل الحياة الاقتصادية في البحر المتوسط. فالحقيقة ان الاحتكاك الحربي بين البيزنطيين والمسلمين لم يمنع قيام اتصال حضاري وتبادل تجاري. لقد أورد كتاب الوالي عددا من الشواهد التي تثبت أنه حتى نهاية القرن التاسع ومطلع القرن العاشر الميلاديين كانت التجارة لا تزال نشطة بين القسطنطينية وبلاد الشام[١٧٦].

ثالثا: إذا كان هناك انكماش في حجم التجارة البحرية في البحر المتوسط في العصر البيزنطي الأوسط، فإن ذلك لم يحدث بسبب الفتوح العربيةالإسلامية، أو إغارات السفن الإسلامية، بل بسبب القيود التي فرضتها الإدارة البيزنطية على النشاط التجاري لرعاياها. فالحكومة البيزنطية لم تكن ذات عقلية اقتصادية مثل دويلات المدن الايطالية، ولم يكن اهتماها بالنشاط التجاري من اجل تنمية التجارة وتشجيعها بل من اجل السيطرة والتحكم فيها. وكانت نتيجة هذه السياسة ان اصبحت التجارة مقيدة. وكان هدف الحكومة البيزنطية من التحكم في النشاط الاقتصادي لرعاياها، هو استخدام الموارد الاقتصادية للامبراطورية كسلاح في خدمة سياسيتها الخارجية ومصالحها الاستراتيجية. ولقد لجأت الامبراطورية البيزنطية اكثر من مرة الى المقاطعة التجارية كسلاح فعال،

من أجل فرض ارادتها على أعدائها. فقد استخدم الامبراطور جستنيان الثاني Justinian II (٦٨٥ ـ ٦٩٥/ ٧٠٥ ـ ٧١١م) هذا السلاح ضد الدولة الأموية سنة ٦٩٣م كرد انتقامي على قيام الخليفة عبدالملك بن مروان (٦٥ ـ ٨٦هـ/ ٦٨٥ ـ٧٠٥م) بضرب الدنانير الذهبية الإسلامية لأول مرة مبتدئا ثورة في عالم النقد[١٧٧]. كما استخدم الامبراطور باسيل الثاني (٩٧٦ ـ ١٠٢٥م) هذا السلاح ضد الدولة الفاطمية في مصر والشام سنة ١٠١٦م كرد انتقامي على نجاح الفاطميين في السيطرة على حلب، وتهديدهم للمصالح البيزنطية في شمال الشام، أثناءانشغال الامبراطور بقتال البلغار في شبه جزيرة البلقان[١٧٨].

رابعا : أدى حرص الحكومة البيزنطية على استخدام التحكم التجاري كسلاح سياسي إلى نتائج خطيرة في النهاية. فقيام الحكومة البيزنطية بالتحكم في التجارة الخارجية لرعاياها، واصرارها على تحديد مسارات لهذه التجارة عبر عدد محدود من مراكز الحدود، بغرض تسهيل مراقبتها والتحكم فيها، نتج عنه انتقال أرباح تلك التجارة الى التجار الايطاليين. فبالتدريج جمع التجار الايطاليون في أيديهم القدر الأكبر من أرباح الوساطة التجارية. ولقد لعب الدور الرئيسي في البداية تجار دويـلات المدن التـابعة للامبراطورية اسميا، والمتمتعة بامتيازات الانتماء لها مثل البندقية وأما لفي Amalfi وسالرنو Salerno وجايتا Gaeta نابلي Naples وراجوسا Ragusa. وما أن فاز تجار تلك المدن المتمتعة بالاستقلال الذاتي بارباح التجارة البيزنطية، حتى نافسهم فيها تجار دويلات المدن الناهضة في الجزء اللومباردي من شمال ايطاليا مثل جنوا Genoa وبيزا Pisa. وكان الفوز لصالح جنوا وبيزا والبندقية في النهاية، وظل اهل دويلات هذه المدن الثلاث، أصحاب النصيب الأوفر في ملاحة البحر المتوسط وتجارته واستمر هذا الوضع منذ مطلع القرن الثاني عشر، وحتى نهاية القرن الخامس عشر، وساعد على استمراره المكاسب التي جنتها هذه المدن الثلاث في الشرق خلال عصر الحروب الصليبية.

وهكذا ما أن انتهى العصر الأوسط في تاريخ الامبراطورية البيزنطية، وأطل عصرها الاخير بحلول القرن الثاني عشر حتى غدت بيزنطة منطقة استغلال اقتصادي لصالح التجار الإيطاليين، وفقدت بهذا سلاحها الاقتصادي المميز. وصاحب هذا التطور الخطير انهيار فجائي لمركزها السياسي كقوة عظمى، حين واجهت كارثة الهزيمة عند طرفيها الشرقي والغربي، ففي الشرق واجهت الهزيمة في مانتزكرت Mantzikert سنة ١٠٧١م أمام جيوش السلطان السلجوقي ألب أرسلان، وفي الغرب استطاع النورمان الاستيلاء على آخر معاقلها في جنوب إيطاليا، باستيلائهم على باري Bari في العام نفسه.

تم بحمد الله

الحواشي

* يسرني أن أتقدم بالشكر لمؤسسة الكسندر فون همبولدت Alexander Von Humboldt التي تولت الانفاق على مهمتي العلمية في جمهورية ألمانيا الاتحادية خلال العام الجامعي ١٩٨٤/٨٣ والتي تحملت أيضا مصاريف رحلتي العلمية الى مكتبات بريطانيا وفرنسا وهولنده، خلال شهري أبريل ومايو سنة ١٩٨٤. فخلال تلك الرحلة استطعت الحصول على وثائق هذا البحث ومصادره.

١ - ترتبط هذه النظرية بالمؤرخ هنري بيرن Henri Pirenne

انظر: Pirenne, **Medieval Cities,** PP. 3 - 25.

وانظر أيضا: Lopez, **Crossroads,** PP. 27 - 44.

٢ - Jones, **LRE,** I, P. 465; II, PP. 869 - 872; Hendy, **Monetary Economy,** P.157.

٣ - **Codex Justinianus,** IV. 63. 2.

٤ - Leo VI, **Basilika,** LVI. I. 20.

أمر الامبراطور باسيل الأول Basil I (٨٦٧ - ٨٨٦م) في البداية باصدار مجموعة القوانين التي عرفت بعد ذلك باسم Basilica. ولم يكن باسيل الأول يعتزم وضع تشريعات جديدة بقدر ما كان يريد إحياء القانون القائم بالفعل (قوانين جستنيان)، وذلك بازالة كل ما هو غامض أو متناقض في نصوصه ثم دمج المؤلفات القانونية الأربعة لجستنيان (Codex, Institutes, Digest, Novels)، واعادة ترتيبها في مجموعة واحدة مكتوبة باللغة اليونانية. وبسبب ضخامة هذا العمل، فإنه لم يكتمل في حياة الامبراطور باسيل الأول. وبعد اعتلاء ابنه ليو السادس (٨٨٦ - ٩١٢م) للعرش، شكل لجنة من رجال القانون لاستكمال مشروع أبيه. وتم انتهاء المشروع بالفعل في الفترة ما بين ٨٨٦ و سنة ٨٩٢م وعرفت هذه المجموعة القانونية باسم بازيليكا Basilica أي «القوانين الامبراطورية» وضمت حوالي ٦٠ كتابا. وليس لدينا نسخة كاملة تشمل الكتب الستين التي تألفت منها البازيليكا Basilica فكل ما وصل الينا نسخ ناقصة تضم بمجموعها حوالي ثلثي هذا المؤلف المهم.

ولقد اشتملت البازيليكا Basilica على معظم ما ورد في المؤلفات القانونية لجستنيان حرفيا ودون أي تغير، كما ضمت ايضا بعض القوانين الصادرة بعد عهد جستنيان، والتي تنسب لكل من باسيل الأول وابنه ليو السادس. والبازيليكا Basilica عبارة عن قوانين نظمت البيع والشراء، والعلاقة بين الدائنين والمدينين، بينت الجرائم وحددت العقوبات. ويلاحظ أن المعلومات الادارية والسياسية والجغرافية الواردة فيها، لا تطابق واقع القرنين التاسع والعاشر الميلاديين في الامبراطورية، فكثير من المناصب المذكورة لم تعد موجودة زمن ليو السادس، كما ان بعض الأقاليم الشرقية المذكورة، لم تعد تدخل في نطاق حدود الدولة البيزنطية منذ استيلاء المسلمين عليها في القرن السابع الميلادي.

انظر عن البازيليكا Basilica أيضا: Scheltema, **Byzantine Law,** pp. 65-67;

Vasiliev, **Byzantine Empire,** I. pp. 342 - 343.

وانظر أيضا:

أسد رستم: الروم (بيروت، ١٩٥٥) ج١ ص١٦ - ١٧.

٥ - في الفصل الخاص بنقابة تجار المجوهرات Argyropratai بند ينص على الآتي:
«اذا لاحظ أحد تجار المجوهرات، أن إحدى سيدات مدينة القسطنطينية تعرض حليا ذهبية أو فضية أو مجوهرات أو احجارًا كريمة للبيع، فإنه ملزم بابلاغ الوالي على الفور حتى لا تقع هذه الحلي أو المجوهرات الثمينة في أيدي الأجانب».
انظر:

Eparchikon Biblion (Nicole), II. 4.P. 23.

٦ - كانت المبالغ المدفوعة لفداء بعض أسرى الحرب كبيرة. فمثلا يقال أن الامبراطور جستنيان دفع في سنة ٥٢٩م مبلغ عشرة آلاف نوميسما Nomismata لفداء قائده قسطنطيولوس Constantiolus من البلغار، انظر:

Malalas, P. 438; **Theophanes,** I, P. 218.

كذلك تروي المصادر أن الامبراطور اناستاسيوس الأول Anastasius I (٤٩١ - ٥١٨م) دفع في عام ٥١٥م للثائر فيتاليان Vitalian وجنوده من عناصر الهون المرتزقة ٢٠٠٠ رطل من الذهب من أجل التوصل الى تسوية، ولاطلاق سراح القائد هيباتيوس Hypatius ابن أخيه. ولا شك أن هذا المبلغ الكبير يعكس مكانة هيباتيوس Hypatius، انظر:

Marcellinus Comes, p.99.

وطبقا لرواية المصدر نفسه ارسل الامبراطور اناستاسيوس الأول مبلغ الف رطل من الذهب في عام ٥١٧ الى حاكم ولاية الليريا Illyricum ليقوم بفداء أسرى الحرب البيزنطيين الذين وقعوا في أيدي قبيلة الجيتاي Getae (وهي من القبائل السلافية)، انظر:

Marcellinus Comes, p. 100.

٧ - الأمثلة على ذلك كثيرة ونذكر منها الآتي:
في سنة ٤٢٢م وافقت الحكومة البيزنطية على دفع جزية سنوية للهون بلغت ٣٥٠ رطلاً من الذهب. وفي سنة ٤٣٧م زادت هذه الجزية الى ٧٠٠ رطل من الذهب، وفي ٤٤٧م، بلغت ٢١٠٠ رطل، انظر:
Priscus of panium, I.V., pp. 72, 74.

وانظر ايضا:

Croke, Envoys to Attila, pp. 159 - 170

وفي سنة ٤٧٣م وافقت بيزنطة على دفع جزية مالية سنوية للقوط (الشرقيين) بلغت ٢٠٠٠ رطل من الذهب، انظر:

Malchus (of philadelphia) p.114.

وفي ٥٣٢م دفع الامبراطور جستنيان للفرس مبلغ ١١ ألف رطل من الذهب، انظر:
Procopius, **Bello Persico,** I, Cap.xxII, 3 - 4.

وفي سنة ٥٤٥م دفع الامبراطور نفسه للفرس ٢٠ قنطارا Kentenaria من الذهب (حوالي ٢٠٠٠ رطل)، انظر:
Procopius, **Bello Persico,** II, Cap. XXVIII, 2-12.

وفي سنة ٥٥١م وافق الامبراطور نفسه على دفع ٢٦ قنطارا للفرس ايضا، انظر:
Procopius, **Bello Gothico,** VIII, Cap. XV, 2 - 9.
وفي سنة ٥٦٢م تعهد جستنيان بدفع ٣٠ ألف صلدي (نوميسما) للدولة الفارسية جزية سنوية، ولما اشترط الملك الفارسي قيام بيزنطة بدفع جزية سبع سنوات مقدماً، قام الامبراطوربدفع هذا المبلغ الكبير حوالي ثلاثة آلاف رطل من الذهب في العام نفسه انظر:
العام، انظر:
Menander Protector, Fragment 11, pp. 15 - 16.
وفي سنة ٥٧٤م توصل طبريوس (الثاني) .Tiberius II إلى عقد هدنة مع الافار، تعهد بمقتضاها بدفع جزية سنوية بلغت ٨٠ الف صلدي (نوميسما)، أنظر:
Menander Protector, Fragment 62, p. 121.
وفي سنة ٥٧٩م عقب اعتلاء طبريوس الثاني العرش البيزنطي أرسل إلى إيطاليا مبلغ ثلاثة آلاف رطل من الذهب، لرشوة عدد من قادة اللومبارديين للعمل في خدمة الامبراطورية من ناحية، ولرشوة الفرنجة من اجل مهاجمة اللومبارديين من ناحية أخرى. انظر:
Menander Protector, Fragment 49, p. 101.
وللمزيد عن الظروف التي دفعت حكومة الامبراطوريةالبيزنطية الى دفع هذه المبالغ للفرس واللومبارديين والفرنجة، انظر:
وسام: دراسات في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي في العصور الوسطى (الاسكندرية، ١٩٨٥) ص١٨٤، ١٨٨، ١٨٩.
هذا عن العصر البيزنطي المبكر، اما في العصر البيزنطي الأوسط، فقد استمرت هذه السياسة. ففي سنة ٧٨١م وافقت الحكومة البيزنطية على دفع جزية سنوية للخلافة العباسية بلغت سبعين الف نوميسما Nomismata لمدة ثلاث سنوات، وفي سنة ٨٠٦م وافقت الحكومة البيزنطية من جديد على دفع ٣٠ ألف أو ٥٠ الف نوميسما سنويا لها. انظر:
Dölger, **Regesten (Kais)** I, pp. 41-45; Shaban, **Islamic History,** II, P. 25.
ومع أننا لا نملك أرقاما محددة لما كانت بيزنطة تدفعه للبلغار، إلا أنه من المعروف ان الحكومة البيزنطية دفعت مبالغ متنوعة للبلغار في عهود كل من الاباطرة: قسطنطين الرابع (٦٦٨ - ٦٨٥م)، وقسطنطين السادس (٧٨٠ - ٧٩٧م) وليو السادس (٨٨٦ - ٩١٢م).
وفي سنة ٩٦٦م دفعت الحكومة البيزنطية للروس حوالي ١٥ قنطارا Kentenaria من الذهب (حوالي ١٥٠٠ رطل من الذهب) في مقابل قيامهم بمهاجمة البلغار، انظر: **Leo Diaconus, P. 63.**

٨ - **Hendy, Monetary Economy pp. 263 - 264.**

٩ - للمزيد عن مجموعة العملة البيزنطية التي تم العثورعليها في بعض جزر بحر البلطيق المواجهة لشبه جزيرة اسكندناوة انظر: Fagerlie, **Byzantine Solidi,** pp. 163 - 174.
وبالنسبة لمجموعتي العملة الذهبية البيزنطية التي تم اكتشافها في حوض نهر الراين وفي جنوب روسيا انظر: Adelson, **Light Weight Solidi,** pp. 78-103.

وانظر ايضاً كل من: Grierson, **Commerce in the Dark Ages,** pp. 123-140;
Hendy, **Monetary Economy,** pp. 262-263.

١٠ - Leo V1, **Taktika,** Cols. 896 - 897.

١١ - **Theoph. Cont.** pp. 88 - 89;
Genesius pp. 75 - 76.

وانظر أيضا: **Zonaras,** III, pp. 357 - 358.

١٢ - لقد حاولت الحكومة البيزنطية دائما وضع تنظيم دقيق للمجتمع وللنشاط الاقتصادي. فكتاب الوالي الذي أصدره الامبراطور ليو السادس (٨٨٦ - ٩١٢م) استهدف وضع القواعد الدقيقة لتنظيم النشاط التجاري والصناعي في مدينة القسطنطينية. كذلك حاول الامبراطور باسيل الاول Basil I (٨٦٧ - ٨٨٦م) - والد ليو السادس - القضاء على الربا. وبعد وفاة ليو السادس، حاولت الحكومة تنظيم بيع الأرض الزراعية في آسيا الصغرى. وصدرت من أجل ذلك تشريعات الملكية الزراعية في القرن العاشر الميلادي التي حاولت الحد من بيع الارض الزراعية لاشخاص من خارج مجتمع القرية، ونصت على ترتيب دقيق للفئات التي لها أولوية الشراء، كما فرضت مبدأ السعر العادل. انظر:

وسام عبدالعزيز: «قوانين الملكية الزراعية في الامبراطورية البيزنطية في القرن العاشر الميلادي: دراسة تحليلية» مقال منشور في ندوة التاريخ الاسلامي والوسيط، المجلد الثاني (١٩٨٤)، ص ٢٩٩ - ٣٤٢.

ويمكن القول أن هذا التدخل من جانب الحكومة من أجل السيطرة على النشاط التجاري والصناعي والتشريعات التي حدت من حرية المزارعين في بيع أراضيهم، كان مقدمة لاعلان بيزنطة ان كل الأراضي الزراعية ملك للامبراطور. ولكن الحكومة البيزنطية لم تصدر أبدا قانونا بهذا المعنى - ربما تحت تأثير قواعد القانون الروماني - إلا أنها احتفظت لنفسها دائما بحق المصادرة. ولم تفلت ممتلكات فئات الاقوياء dynatoi كما لم تفلت ممتلكات الأديرة من تدخل الدولة، التي اجبرت البعض احيانا على مبادلة ممتلكاتهم، أو قامت بمصادرتها في أحيان أخرى. وإذا كان الامبراطور جستنيان الأول (٥٢٧ - ٥٦٥م) قد لجأ الى مختلف الحيل وأساليب الخداع، لاجبار الناس على بيع الارض التي شيد عليها كنيسة الحكمة المقدسة Hagia Sophia في القسطنطينية، فإن الامبراطور باسيل الثاني (٩٧٦ - ١٠٢٥م) صادر دون تردد الاراضي الزراعية والرعوية الضخمة (في ثيمي خرشنة Charsianon وقبدوقيا Cappadocia) التي كانت مملوكة لايستاثيوس مالينوس Eustathios Maleinos.

للمزيد عن قيام جستنيان الاول باجبار الناس على بيع اراضيهم لبناء كنيسة الحكمة المقدسة، انظر:
Scriptores Originum, PP. 78 - 79.

وعن قيام باسيل الثاني بمصادرة ممتلكات مالينوس انظر:
Scylitzes, p. 340.

١٣ - Charanis, **Social Structure**, pp. 39-41.

١٤ - للمزيد عن حرص الحكومة البيزنطية على توفير مؤن الطعام لسكان القسطنطينية، انظر:
Bratianu, Approvisionnement. pp. 83 - 107.

١٥ - وكان المؤرخ السويسري جوليس نيقولا Julies Nicole قد عثر على وثيقة كتاب الوالي سنة ١٨٩٢م، ونشرها مع ترجمة لاتينية ومقدمة في جنيف سنة ١٨٩٣م، ثم قام Zepos بنشرها في مجموعته المعروفة باسم Jus Graeco - Romanum معتمدا على طبعة نيقولا. وفي سنة ١٨٩٤ قام نيقولا بوضع ترجمة فرنسية لهذه الوثيقة، وأضاف إليها تعليقات هامة. وفي سنة ١٩٢٩ ظهرت اول ترجمة انجليزية قام بها الاستاد A.E.R. Boak في:

Journal of the Economic History and Business

وفي سنة ١٩٣٨ ظهرت الترجمة الانجليزية الثانية التي قام بها الاستاذ فرشفيلد Freshfield، انظر:

Léontos toū Sophou Tò Eparchikon Biblion ed.

J. Nicole (Geneva, 1893); Reprint in: I, and P. Zepos, **Jus Graeco - Romanum,** Vol. II, pp. 371 - 392; French trans. J. Nicole, **Le Livre du préfet ou L'Édit de l'Empereur Léon Le Sage Sur les Corporations de Constantinople** (Geneva, 1894); English trans. E.H. Freshfield, **Roman Law in the Later Ramen Empire; Byzantine Guilds, professional and Commercial** (Cambridge, 1938).

وجدير بالذكر ان الدكتور السيد الباز العريني، عندما قام بنشر كتاب نهاية الرتبة في طلب الحسبة، لمؤلفه عبدالرحمن بن نصر الشيزري، ذيله بملحق تضمن ترجمة عربية لكتاب الوالي تحت عنوان «كتاب عن الحسبة في بيزنطة في القرن العاشر الميلادي أو كتاب الوالي». ولقد اعتمد الدكتور الباز العريني على الترجمة الانجليزية الاولى الصادرة سنة ١٩٢٩، ولم يتمكن من الحصول على الأصل اليوناني لتلك الوثيقة، كما لم يطلع على الترجمة اللاتينية او الفرنسية. ولقد تم نشر الترجمة العربية مرة أخرى بوصفها عملا مستقلا تحت العنوان نفسه في مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد ١٩، الجزء الأول، مايو ١٩٥٧، ص ١٣٥ - ١٨٧. على أية حال لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على الأصل اليوناني الذي نشره نيقولا في جنيف سنة ١٨٩٣ كما استفدنا من الترجمة الفرنسية التي قام بها الناشر والتي تعتبر أفضل ترجمة لهذه الوثيقة حتى الآن.

ويعتقد الاستاذ نيقولا أن كتاب الوالي قد صدر في عهد الامبراطور ليو السادس وان كانت بعض اجزائه ترجع إلى عهد سابق. انظر مقدمة الترجمة الفرنسية:

Livre du Préfet, pp. 1 - 9.

ولقد أيده في ذلك زوراس Zoras، انظر:

Zoras, **Corporazioni,** , PP. 30 - 40.

وفي الوقت نفسه يرى بعض المؤرخين الاخرين مثل المؤرخ الالماني شتوكل Stöckle ان كتاب الوالي هذا تم تأليفه في عهد الامبراطور نقفور فوقاس Nicephorus Phocas (٩٦٣ - ٩٦٩م)، انظر:

Stöckle, **Zünfte, pp. 147 - 148.**

١٦ - Mango, **New Rome** p. 55.

١٧ - **Eparchikon Biblion (Nicole)** pp. 56 - 57.

١٨ - **Eparchikon Biblion (Nicole)** pp. 57 - 60.

١٩ - **Eparchikon Biblion (Nicole)** pp. 60 - 63.

٢٠ - Mickwitz, **Kartellfunktionen,** p. 226.

Stöckle, **Zünfte.,** pp. 6 – 7.

ويلاحظ هنا أنه رغم وجود نقابة لتجار الملابس الكتانية، لا يشير كتاب الوالي إلى العاملين في نسج الكتان.

٢١ - المرجح وجود هذه النقابة ضمن النقابات العاملة في القسطنطينية، رغم أن كتاب الوالي لا يشير إليها، لأن هذه النقابة الخاصة بأصحاب السفن والعاملين في البحر، كانت موجودة في موانيء البحر الأدرياتي مثل راجوسا Ragusa، وانكونا Ancona كما يتضح من مصدر آخر هو القانون البحري الرودي Nomos Rhodion Nautikos. فهذا القانون عبارة عن مجموعة القواعد الخاصة بتنظيم الملاحة والتجارة البحرية. للمزيد عن هذا القانون الرودي انظر:

Scheltema, **Byzantine Law,** pp. 63 - 64.

ولا نعرف على وجه التحديد متى صدر هذا القانون، ويعتقد بعض المؤرخين أنه صدر في الفترة ما بين ٦٠٠، ٨٠٠م، انظر:

Ostrogorsky, **State,** , pp. 90, 92.

٢٢ - Stöckle, **Zünfte.,** pp. 3 – 5, P.55.

٢٣ - كلمة Eparchikon تعنى أمر امبراطوري الى أحد الولاة، وفي حالة هذه الوثيقة، فإنه الأمر الامبراطوري الذي أصدره الامبراطور ليو السادس Leo VI (٨٨٦ - ٩١٢م) الى والي Eparchos مدينة القسطنطينية. للمزيد عن منصب والي العاصمة البيزنطية وأهميته عبر الفترات التاريخية انظر:

Jones, **LRE,** I, pp. 132, 375 and 509; Bréhier, **Institutions,** 187 - 192; Guilland, **Recherches,** I, p.5.

٢٤ - صدرت في عهد الامبراطور باسيل الأول مؤلفان قانونيان الأول هو Ho Prochiros Nomos أي كتاب «المختصر في علم القانون» لتعريف طلاب القانون بالقوانين المستعملة في الامبراطورية. ويتكون هذا الكتاب من اربعين فصلا، واعتمد أساسا على كتاب مختصر القانون Institute الذي أصدره من قبل الامبراطور جستنيان الأول (٥٢٧ - ٥٦٥م) في عام ٥٣٣م، كما اعتمد في القسم الثاني منه على كتاب الأكلوجا Ecloga الذي صدر سنة ٧٤١م باسم الامبراطورين ليو الثالث الايسوري وابنه قسطنطين الخامس.

اما الكتاب الثاني الذي صدر في عهد باسيل الاول ايضا فهو He Epanagoge أي كتاب «المقدمة» في القانون. ويختلف هذا الكتاب عن الكتاب الأول اختلافا واضحا، وإن كان يشتمل مثله على أربعين فصلا. والجزء الأول من هذا الكتاب يتضمن فصولا في سلطة الامبراطور، وسلطة البطريرك، وواجبات كبار الموظفين المدنيين ومسؤولياتهم في الدولة، فضلا عن رجال الدين، مما يعطي صورة واضحة عن تكوين النظام الاداري والاجتماعي للامبراطورية، والعلاقة بين

الكنيسة والدولة. ويتناول الفصل الرابع سلطان والي مدينة القسطنطينية ومسؤولياته، أما القسم الثاني من هذا الكتاب القانوني المهم، فقد اقتبس الكثير من القوانين الواردة في الكتاب الاول Prochiron وإن كان قد عرضها بشكل مختلف. ومن المحتمل ان البطريرك فوتيوس قد ساهم بشكل أو بآخر في تأليف هذا الكتاب، اذ يظهر تأثيره واضحا في مجال تحديد العلاقة بين سلطة الامبراطور وسلطة بطريرك القسطنطينية. ويعالج هذا القسم من الكتاب فكرة الكنيسة والدولة كوحدة واحدة على رأسها الامبراطور والبطريرك، ويظهر هنا دور الامبراطور موازيا لدور البطريرك، فإذا كان الامبراطور هو رأس العالم البيزنطي الزمني، فإن بطريرك القسطنطينية هو رأسه الروحي.

ومن المرجح أن هذين المؤلفين القانونيين قد صدرا بوصفهما مقدمة لتلك المجموعة القانونية الكبيرة المعروفة باسم با زيليكا Basilica التي أمر باسيل الأول باعدادها، والتي لم تكتمل الا في عهد ابنه الامبراطور ليو السادس.

انظر:

Vasiliev, **Byzantine Empire,** I, pp. 339 - 341;

Scheltema, **Byzantine Law,** pp. 65 - 66.

٢٥ - **De Caerim.,** I, pp. 263 - 264; II, pp. 715 - 717

٢٦ - **Epanagoge, C. IV. 8.**

٢٧ - Mango,**New Rome,** p. 55.

٢٨ - **Eparchikon Biblion (Nicole),** XVIII.3. p. 54.

(بالنسبة للمواشي والأغنام) (بالنسبة للمخابز) ; XV. 5, P. 51; XVI. 3, P.52; XXI. 3,p. 58

٢٩ - **Eparchikon Biblion (Nicole),** II.1, p.22.

٣٠ - **Eparchikon Biblion (Nicole),** II. 8.9, p. 24.

٣١ - **De Caerim.,** II, p. 572.

وانظر أيضا:

Toynbee, **Constantine,** p. 500.

٣٢ - وتجدر الاشارة إلى أن «المجموعة القانونية الخاصة» التي صدرت بوصفها ملحقا «لمجموعة القوانين المختارة» المعروفة باسم الاكلوجا Ecloga التي أصدرها أباطرة الاسرةالايسورية، تشير الى قواعد اقراض المال والفئات التي لها هذا الحق، وكان تجار المجوهرات من بينها. ولقد حددت الحد الاقصى للفائدة على المال المقرض من جانب تجار المجوهرات بـ ٨٪.

انظر:

Ecloga Privata Aucta, pp. 7 - 47.

ولقد أشارت المصادر البيزنطية الى ثراء تجار المجوهرات في أكثر من موضع بشكل غير مباشر. فمصادر القرن السادس الميلادي تتحدث عن اشتراك أحد تجار المجوهرات بالعاصمة ويدعى مارسلوس Marcellus في مؤامرة فاشلة ضد الامبراطور جستنيان الأول سنة ٥٦٢م، وكيف قام هذا التاجر بامداد المتآمرين بخمسين رطلا من الذهب، انظر:

Malalas, pp. 493 - 494; **Theophanes,** I, pp. 237 - 238.

كذلك اشار ثيوفانس الى قيام الامبراطورة صوفيا Sophia زوجة الامبراطور جستين الثاني Justin II (٥٦٥ ـ ٥٧٨م) في أول سبتمبر سنة ٥٦٧ باستدعاء تجار المجوهرات ثم أمرت بحل جميع الديون التي كانت على سكان القسطنطينية لهم، فاكتسبت بهذا العمل شعبية كبيرة انظر:

Theophanes I, p. 242.

٣٣ - **Eparchikon Biblion (Nicole),** IV. 1, pp. 26 - 27.

٣٤ - **Eparchikon Biblion (Nicole),** IV. 7, p. 28; VIII, 6, p. 37.

٣٥ - **Eparchikon Biblion (Nicole),** V. 1, p. 29.

٣٦ - **Eparchikon Biblion (Nicole),** VI. 1, p. 31.

٣٧ - **Eparchikon Biblion (Nicole),** XI. 2, p. 44.

٣٨ - **Eparchikon Biblion (Nicole),** XVIII. 5, pp. 54 - 55.

٣٩ - **Eparchikon Biblion (Nicole),** X. 6, p. 43.

٤٠ - **Eparchikon Biblion (Nicole),** XIII. 1, p. 47.

٤١ - **Eparchikon Biblion (Nicole),** VII. 3, p. 34.

٤٢ - **Eparchikon Biblion (Nicole),** VII. 1, p. 34.

٤٣ - **Eparchikon Biblion (Nicole),** XIV. 1, p. 49.

٤٤ - **Eparchikon Biblion (Nicole),** X VIII. 1, pp. 53 - 54.

٤٥ - **Eparchikon Biblion (Nicole),** XVIII. 4, p. 54.

٤٦ - عن أسعار الحبوب وخاصة القمح والشعير انظر:

Ostrogorsky, **Preise,** 319 - 323.

وانظر أيضا:

Jones, **LRE,** I, p. 698; Jenkins **Social Life, p. 86.**

٤٧ - **Eparchikon Biblion (Nicole),** XIV, 1, p. 49.

وللمزيد عن منصب protostrator وتطوره، انظر:

وسام عبدالعزيز: دراسات في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي ص٢٧٠ ـ ٢٧١ هامش ٣٦.

٤٨ - Macri, **Économie Urbaine,** pp. 8 - 9.

٤٩ - Mickwitz, **Kartellfunktionen,** p. 231.

٥٠ - **Stöckle, Zünfte, p. 140.**

٥١ - كان دفع رسم الانضام لعضوية النقابة، وتحديد اسم الكفيل، من الاجراءات المميزة الضرورية للانضمام لعضوية النقابات التالية: نقابة المسجلين والموثقين Taboullarioi، نقابة الصرافين Trabezitai، نقابة تجار الملابس والمنسوجات الحريرية الراقية Bestiopratai، نقابة تجار الحرير الخام Metaxopratai ونقابة العاملين في صناعة الصابون Saponopratai، انظر الفصل الأول، الثالث، الرابع، السادس والثاني عشر من كتاب الوالي:

Eparchikon Biblion (Nicole), pp. 13-20 , 25,27-28, 32, 45-46.

كذلك حدد كتاب الوالي ٢٧ حالة مخالفة للقواعد التنظيمية، عقوبتها الفصل من عضوية

النقابات، فضلا عن عقوبات أخرى. انظر ايضا احصائية بهذه الحالات في:

Stöckle, **Zünfte,** pp. 128 - 130.

٥٢ - Stöckle, **Zünfte, p. 140.**

٥٣ - Mickwitz, **Kartellfunktionen,** pp. 210 - 211.

٥٤ - أشار كتاب الوالي الى ذلك في الفصل السادس الخاص بتجار الحرير الخام Metaxopratai وأيضا في الفصل الثامن الخاص بنقابة العاملين في صناعة نسج الحرير وصبغه Serikarioi، انظر:

Eparchikon Biblion (Nicole), V1. 2, p. 31; VIII, 12, P. 38,

٥٥ - انظر الفصل الأخير من كتاب الوالي الخاص بالقواعد العامة، وسبل فض المنازعات بين أصحاب العمل والعمال:

Eparchikon Biblion (Nicole), XXII, 1. PP. 6O - 61.

٥٦ - عن اشارات المصادر الى المصانع المملوكة للدولة انظر:

De Caerim. II, P. 625; **Leo Diaconus,** pp. 146 - 147, **Theophanes,** I, P. 429.

وانظر ايضا:

Lopez, **Role of Trade,** PP. 76 - 77.

٥٧ - قارن:

Mango, **New Rome,** P. 43.

وانظر كذلك:

Lopez, **Role of Trade,** , pp. 76 - 77.

٥٨ - Kazhdan, constable, **People and Power, pp. 49 - 50.**

٥٩ - **De Caerim.,** II. pp. 673 - 676.

٦٠ - بدأ توزيع ما كان يعرف بالخبز العام (خبز الدولة) Panes Publici على فقراء القسطنطينية منذ سنة ٣٣٢م في عهد الامبراطور قسطنطين الأول، انظر:

Jones, **LRE,** I,pp. 696 - 697.

أما منحة الجند، فلا نعرف على وجه التحديد متى بدأ توزيعها، ولكن ورد ذكر توزيع هذه المنحة على الجند في أحداث سنة ٦١٢م في عهد الامبراطور هرقل Heraclius (٦١٠ - ٦٤١م). انظر:

Nicephorus, P.6.

وانظر أيضا:

وسام عبدالعزيز: «أضواء على مجتمع القسطنطينية: دراسة في التاريخ الاجتماعي لمدينة قسطنطين حتى أواخر القرن الحادي عشر الميلادي»، مقال منشور بمجلة كلية الاداب جامعة المنصورة، العدد الخامس (١٩٨٤)، ص ١٠٣، ١٠٥ هامش١.

٦١ - عن الغاء منحه الخبز العام، انظر:

Chronicon Paschale, I, p. 711.

٦٢ - **Chronicon Paschale,** I, p. 715.

٦٣ - ويرى الاستاذ ارشيبالد لويس انه بتوقف إرسال ضريبة الحبوب من مصر الى القسطنطينية، لم تعد هناك حاجة لأصحاب السفن التجارية، انظر:
أرشيبالد لويس: القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط، ترجمة أحمد محمد عيسى (القاهرة، ١٩٦٠)، ص١٢٦.

٦٤ - Teall, **Grain Supply,** P.104.
وانظر ايضا: ارشيبالد لويس: القوى البحرية والتجارية ص١٢٦.

٦٥ - Lopez, **Role of Trade,** pp. 70 - 72.

٦٦ - Dvornik, **Grégoire de Décapolite, pp. 53 - 60.**
وانظر أيضا:
Ostrogorsky, **World,** pp. 11-12.

٦٧ - عن مصاعب الانتقال والسفر عبر شبه جزيرة البلقان انظر:
وسام عبدالعزيز: دراسات في تاريخ وحضارة الامبراطورية البيزنطية، الجزء الأول: الامبراطورية البيزنطية من ٣٢٤ - ١٠٢٥م (دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ١٩٨٢)، ص٢١٢ - ٢١٣.

٦٨ - Eickhoff, **Seekrieg, pp. 48 - 49, 112 - 113 and p. 210.**

٦٩ - انظر الاشارات الواردة في «التاريخ السري» عن هؤلاء المستوردين Emporoi :
Procopius, **Historia Arcana, Cap. xxv. 14, 24.**

٧٠ - **Theophanes,** I.p.487.
وتجدر الاشارة الى أن قيام الامراطور نقفور الاول باجبار أصحاب السفن التجارية (المقيمين على طول سواحل آسيا الصغرى) على شراء تلك الأراضي الزراعية، ليس له علاقة بمسألة منح البحارة العاملين في جند الثيمات البحرية الآسيوية أراض عسكرية ممنوع التصرف فيها **Stratiotika Ktemata**. فنص المرسوم كما أورده المؤرخ ثيوفانس Theophanes يتحدث عن Naukleroi أي أصحاب السفن التجارية، وهم يختلفون عن prōtokaraboi أي ضباط السفن الحربية لأساطيل الثيمات الذين لم يكونوا في موقف يسمح لهم بامتلاك رأس المال اللازم لشراء تلك الأراضي. عن آراء المؤرخين المختلفة في تفسير نص هذا المرسوم انظر:
Ostrogorsky, **State,** p.191 and notes 1,2; Lemerle, **Esquisse,** p. 73 note 2.

بالنسبة للاراضي العسكرية الممنوع التصرف فيها والمعروفة باسم Stratiotika ktemata فالمعروف ان الامبراطور قسطنطين السابع (٩١٣ - ٩٥٩م) في قانونه رقم (٧) حدد قيمة قطعة الأرض الزراعية التي تشكل الحد الأدنى لما هو ممنوع التصرف فيه، بأربعة أرطال من الذهب كحد أدنى لتوفير نفقات البحار العامل في أساطيل الثيمات البحرية الآسيوية. للمزيد عن نص هذا القانون الذي تناول بصفة خاصة تنظيم الأراضي العسكرية، انظر:

JGR (Lingenthal), III, p. 262 - 266.

وانظر أيضا: وسام عبدالعزيز: «قوانين الملكية الزراعية في الامبراطورية البيزنطية»، ص٣١٧ - ٣١٩.

٧١ - عن قيام الامبراطور نقفور الأول في سنة ٨١٠م بتهجير أعداد كبيرة من سكان آسيا الصغرى الى المناطق التي استقر فيها السلاف في البلقان، انظر:

Theophanes, I, P. 486.

وانظر أيضا:

وسام عبدالعزيز: «السلاف في شبه جزيرة البلقان وجهود الامبراطورية البيزنطية لاسترداد سيادتها (٥٩١ - ١٠١٨م) «مقال منشور في مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، العدد ٣٠ (١٩٨٤)، ص ١٥٩ - ١٦٠.

وكلمة ثيم Theme تعني في الأصل قسم من الجند، أو فرقة من الجيش وهي تقابل في المصادر العربية بند أو جند، ثم أصبحت تطلق على المنطقة العسكرية في التنظيم الاداري العسكري في العصر البيزنطي الأوسط. للمزيد عن هذا الموضوع انظر:

وسام عبدالعزيز: دراسات في تاريخ وحضارة الامبراطورية البيزنطية جـ١، ص١٩٩، حاشية ١٠٠.

٧٢ - **Theophanes,** I. p. 487.

٧٣ - Ostrogorsky, **State,** p. 190.

٧٤ - ارشيبالد لويس: القوى البحرية والتجارية، ص٢٦٤.

٧٥ - للمزيد عن الهجوم الروسي ضد القسطنطينية سنة ٨٦٠م، انظر:

Vasiliev, **Russian Attack,** pp. 10 - 160;

Vasiliev, **Byzantine Empire,** I, pp. 277 - 278;

Ostrogorsky, **State,** p. 228.

٧٦ - عن نص اتفاقية سنة ٩١٢م، انظر: **Primary Chronicle,** pp. 65 - 68.

وللمزيد عن اتفاقية سنة ٩٤٥م، انظر:

Primary Chronicle, pp. 73 - 77.

وللمزيد عن الظروف التي أدت الى عقدالمعاهدتين المذكورتين، انظر:

Vasiliev, **Byzantine Empire,** I, pp. 320 - 322;

Ostrogorsky, **State,** pp. 259, 277.

٧٧ - **Primary Chronicle,** p. 76.

٧٨ - ارشيبالد لويس: القوى البحرية والتجارية، ص٢٦٦.

٧٩ - يذكر كتاب الوالي أن تجار الملابس والمنسوجات الكتانية Othoniopratai كانوا يستوردون هذه المنسوجات من أقليم ستريمون Strymon - الذي يقع إلى الشمال من مدينة سالونيكا في البلقان - ومن أقليم بنطس Pontus.

والمرجح أن هذه المنسوجات الكتانية القادمة من بنطس، كانت ضمن السلع الواردة مع التجار المسلمين الى طرابيزون Trebizond أكبر مدن هذا الأقليم.

أما بالنسبة للتوابل والعطور، فكانت تأتي أيضا إلى القسطنطينية من طرابيزون لأنها من السلع الواردة مع التجار المسلمين، انظر:

Eparchikon Biblion (Nicole), IX. 1,p. 39; X. 2,p. 42.

٨٠ - الاصطخري (أبو اسحق ابراهيم بن محمد الفارس المعروف بالكرخي):
/ مسالك الممالك، نشر دي غويه De Goeje (ليدن، ١٩٢٧) ص١٨٨ . وانظر أيضا اشارة المقدسي لوجود التجار المسلمين في طرابيزون:
المقدسي (شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أبي بكر البنا): / احسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، نشر دي غويه (ليدن، ١٩٠٦) ص١٤٨.
وانظر كذلك: ارشيبالد لويس: القوى البحرية والتجارية، ص١٧٥.

٨١ - Teall, **Grain Supply,** pp. 117 - 118.

٨٢ - **Eparchikon Biblion (Nicole),** IX. 6, p. 40.

٨٣ - انظر حاشية رقم ٧٦.

٨٤ - ارشيبالد لويس: القوى البحرية والتجارية، ص٣٣٨.

٨٥ - للمزيدعن انتعاش التجارة البحرية للامبراطورية البيزنطية بعد استرداد جزيرتي كريت وقبرص، انظر:
Ahrweiler, **Byzance et la Mer,** pp. 77, 144, 164 - 165.

٨٦ - ارشيبالد لويس : القوى البحرية والتجارية ص ٣٣٣.

٨٧ - قارن:
ارشيبالد لويس: القوى البحرية والتجارية، ص٣٣٧.
وكانت هذه بداية انتقال السيطرة على التجارة البحرية في البحر المتوسط الى التجار الايطاليين، والتي ظهرت بوضوح في الربع الأخير من القرن الحادي عشر الميلادي انظر:
Antoniadis - Bibicou, **Études** p. 14.

٨٨ - للمزيد عن انتاج الحرير الخام في مدينة طيبة والأقليم المحيط بها، انظر:
Lopez, **Silk Industry,** pp. 1 - 42.

٨٩ - Kazhdan, Constable, **People and power,** p. 49.

٩٠ - **De Caerim,.** II, pp. 696; 697.

٩١ - **De Caerim., II, pp. 696 - 697.**
والمعروف ان ثيم ميزوبوتاميا Mesopotamia تكون في سنة ٩٠١م زمن الامبراطور ليو السادس، وكان قبل ذلك عبارة عن كليزورا Kleisoura أي وحدة ادارية عسكرية أصغر من الثيم. للمزيد عن ظروف تكوين هذا الثيم، انظر:
De Them., pp. 30 - 31, 73, 139 - 140; DAI, I, pp. 226 - 227; Honigmann, **Ostgrenze, pp. 69 - 70;**
Oikonomidès, Préséance, p. 349.

٩٢ - Toynbee, **Constantine, p. 251 note 5.**

٩٣ - **Bréhier, Population Rurales,** p. 187.

٩٤ ـ ابن حوقل (ابو القاسم بن حوقل النصيبي): صورة الأرض (ط بيروت ١٩٧٩) ص١٧٩ - ١٩٨٠.

٩٥ ـ الاصطخري: مسالك الممالك، ص١٨٨.

٩٦ ـ المقدسي: أحسن التقاسيم، ص١٤٨، ١٥٠، ١٥١.

٩٧ ـ Cameniates, **De Exp.**, pp. 20, 25.

وعن جهود الحكومة البيزنطية لاسترداد سيادتها على اليونان والبلوبونيز ابتداء من القرن التاسع الميلادي انظر:

وسام عبدالعزيز: السلاف في شبه جزيرة البلقان، ص١٤١ ـ ٢٠١.

٩٨ ـ Teall, **Grain Supply,** p. 122.

٩٩ ـ للمزيد عن اضمحلال المدن البيزنطية في آسيا الصغرى في القرن السابع الميلادي انظر:

Ostrogorsky, **Byzantine Cities,** pp. 47 - 66;

Frances, **Ville Byzantine,** pp. 3 - 14;

Abrahamse, **Hagiographic Sources,** pp. 94 - 95, 136 - 137 and 331 - 346;

Kirsten, **Byzantinische Stadt,** pp. 20-22, 28-29.

١٠٠ـ Ahrweiler, **Asie Mineure,** P. 25.

١٠١ـ Jenkins, **Social Life,** p. 96.

١٠٢ـ خصص الامبراطور باسيل الثاني البند السابع من قانونه رقم ٢٩ الصادر في أول يناير سنة ٩٩٦م للحديث عن مخالفات كبار ملاك الأرض الزراعية، واغتصابهم ادارة الأسواق المحلية في الأقاليم. ويعتبر هذا القانون بحق أعنف هجوم على «فئة الأقوياء» dynatoi يصدر من امبراطور بيزنطي. انظر نص هذا القانون في:

JGR (Lingenthal), III, pp. 306 - 318.

١٠٣ـ للمزيد عن صناعة المنسوجات الحريرية في الامبراطورية البيزنطية، انظر:

Lopez, **Silk Industry,** pp. 1 - 42.

١٠٤ـ Lopez, **Role of Trade, pp. 76 - 78.**

١٠٥ـ Stöckle, **Zünfte,** p. 30.

١٠٦ـ Stöckle, **Zünfte.** p 24.

١٠٧ـ للمزيد عن نقابة تجار الملابس والمنسوجات الحريرية المستوردة من الشام، انظر:

Eparchikon Biblion (Nicole), V, pp.29 - 31.

١٠٨ـ Setton, **The Latins in Greece,** p. 428.

١٠٩ـ **Eparchikon Biblion (Nicole),** VI. 16, P.33.

١١٠ـ **Eparchikon Biblion (Nicole),** VII. 5, p. 35.

١١١ـ طبقا لرواية قسطنطين السابع، كان باسيل قبل اعتلائه العرش بسنوات قد سافر مع سيده ثيوفيليتزس Theophilitzes في مهمة رسمية الى شبه جزيرة البلوبونيز. وفي مدينة باتراس Patras التقى باسيل بالارملة الثرية دانيليس Danielis (نسبة الى زوجها دانيل Daniel) ولمس منها

الاعجاب بعد أن سمعت بنبوءة الطالع الحسن الذي ينتظر هذا الشاب من احد الرهبان. وقامت هذه الارملة الثرية بمنح باسيل المقدوني مبلغا كبيرا من الذهب فضلا عن هدايا ثمينة أخرى. وبعد أن نجح باسيل في اغتصاب العرش، قامت هذه الأرملة بزيارته في القسطنطينية للتهنئة، انظر: **Vita Basilii Imperatoris,** pp. 226 - 228.

وانظر أيضا:

Scylitzes, pp., 121 - 123; Moravcsik, **Legenden,** pp. 96 - 97; Adontz, **Basil I,** p. 487.

١١٢- **Vita Basilii Imperatoris,** pp., 317 - 318.

١١٣- للمزيد عن تلك الكنيسة الملحقة بالقصروالتي أمر الامبراطور باسيل الأول بتشييدها، انظر:

Vita Basilii Imperatoris, pp. 325 - 330.

١١٤- **Vita Basilii Imperatoris,** P. 319.

١١٥- Macri, **Économie Urbaine,** P. 11.

١١٦- Macri, **Économie Urbaine,** P. 16.

١١٧- Stöckle, **Zünfte,** P. 111.

وانظر ايضا حاشية ١٠٥.

١١٨- Macri, **Économie Urbaine,** PP. 17 - 18.

١١٩- كانت صناعة الأسلحة احتكارا حكوميا منذ سنة ٥٣٩م، انظر:

Just. Nov. 85, cap. 1,4;

Leo VI, **Basilika, LVII. 9.**

وانظر أيضا:

StöcKle, **Zünfte,** P. 111; Macri, **Économie Urbaine,** P.18.

١٢٠- StöcKle, **Zünfte,** P. 25;

Macri, **Économie Urbaine,** pp.20,88 - 89.

١٢١- قارن بين المادة الرابعة والخامسة من الفصل السادس الخاص بتجار الحرير الخام Metaxopratai في كتاب الوالي، انظر:

Eparchikon Biblion (Nicole), VI, 4 - 5, pp. 31 - 32;

Macri, **Économie Urbaine, P. 29.**

١٢٢- Dölger, **Beiträge,** P.62.

١٢٣- وسام عبدالعزيز: قوانين الملكية الزراعية في الامبراطورية البيزنطية، ص٣٠٣. ويلاحظ أن محاولات كبار موظفي الحكومة والقصر التسلل الى مجال الملكيات الزراعية الضخمة، عن طريق شراء أراضي صغار المزارعين الأحرار في الأقاليم، لم تبدأ إلا في القرن العاشر الميلادي بعد أن أصبح ذلك المجال آمنا للاستثمار. كذلك تجدر الاشارة إلى أن القانون رقم ٥٣ من مجموعة Codex Justinianus حرم على موظفي الحكومة والقصر شراء الأرض، أو الاتجاه الى أي نشاط استثماري أثناء شغلهم لمناصبهم. وبالغاء هذا القانون على يد الامبراطور ليو السادس (٨٨٦ - ٩١٢م)، أصبح الباب مفتوحا أمام كبار موظفي الدولة لاستغلال نفوذهم، والإقبال على شراء

الأرض. ولا شك أن قانون ليو السادس هذا قد ساهم في انتشار الرشوة والرسوم الإضافية، حتى يتمكن الموظفون من توفير الأموال المراد استثمارها.

انظر قانون ليو السادس رقم ٨٤: **Novellae Leonis,** pp. 282 - 284.

وللمزيد، عن اتجاه فئات الطبقة العليا في القسطنطينية الى شراء الأرض الزراعية انظر:

Dölger, **Beiträge,** pp. 64 - 65.

١٢٤- ويفسر بعض المؤرخين حرص فئات الطبقة العليا على شراء الأراضي الزراعية والرعوية في الأقاليم، على أساس أن هذه الفئات كانت عاجزة، بسبب نظام الحكم البيزنطي المركزي الأتوقراطي، عن جعل نفوذها ملموسا على الصعيدين السياسي والاقتصادي في مدينة القسطنطينية، انظر:

Ostrogorsky, **Entwicklungsgrundlagen,** p. 134.

١٢٥- للمزيد عن نظام الضرائب الزراعية وطرق جبايتها، أنظر:

Ostrogorsky, **Steuergemeinde,** pp. 1 - 108.

١٢٦- **Eparchikon Biblion (Nicole),** VI. 10, pp. 32 -33.

١٢٧- **Eparchikon Biblion (Nicole),** XVI. 4, p. 52.

١٢٨- Oikonomide´s, **Boutiques de Constantinople,** pp. 345 - 356.

١٢٩- فهذا الحظر المفروض على سفر أعضاء النقابات التجارية في القسطنطينية، لم يعد ساريا في القرن الثاني عشر الميلادي، أنظر:

Hendy, **Economic Reappraisal,** p. 40.

كما أن تنظيمات النقابات الحرفية والتجارية في القسطنطينية، أخذت تضمحل ابتداء من القرن الثاني عشر الميلادي، انظر:

Kazhdan, Constable, **People and Power,** p. 31.

١٣٠- **Eparchikon Biblion (Nicole),** VI. 12. p. 33.

١٣١- **Eparchikon Biblion (Nicole),** XVI. 2. pp. 51-52.

١٣٢- **Eparchikon Biblion (Nicole),** XVII. 3. p. 53.

١٣٣- **Eparchikon Biblion (Nicole),** XV. 3. p. 50.

١٣٤- **Eparchikon Biblion (Nicole),** XV. 4. pp. 50-51.

١٣٥- Wiet, **L'Egypte Arabe,** p. 109.

Eparchikon Biblion (Nicole), pp. 89 - 90.

وانظر ايضا:

ارشيبالد لويس: القوى البحرية والتجارية، ص٢٦٧.

١٣٦- ابن حوقل: صورة الارض، ص١٨٠.

١٣٧- Haussig, **Byzantine Civilization, pp. 171 - 173.**

وطبقا لما ورد في كتاب الوالي، كان محظورا على تجار الحرير الخام Metaxopratai في مدينة القسطنطينية بيع الحرير للتجار اليهود، حتى لا يقموا ببيعه خارج الامبراطورية، انظر حاشية رقم ١٠٩.

١٣٨- Macri, **Économie Urbaine,** pp. 46 - 47; Antoniadis - Bibicou, **Études, p. 14.**

وانظر ايضا:

ارشيبالد لويس: القوى البحرية والتجارية، ص٣٣٦ - ٣٣٧، ص٣٧٨.

١٣٩- **Eparchikon Biblion (Nicole),** XX. 1, p. 56.

ومن المحتمل أن كلمة **Legatarios** (نائب الوالي) كانت مرادفة لكلمة Symbonos (مساعد الوالي) التي تظهر في المصادر البيزنطية، انظر الاشارات الواردة في كتاب المراسم البيزنطية لهذه الكلمة:

De Caerim, I, p. 13; II, p. 717.

وانظر ايضا ملاحظات الاستاذ نيقولا الذي نشر كتاب الوالي لاول مرة سنة ١٨٩٣:

Eparchikon Biblion (Nicole), pp. 89 - 90.

وانظر كذلك:

Stöckle, **Zünfte, pp. 90 - 92.**

١٤٠- **Eparchikon Biblion (Nicole),** XX. 1, pp. 56-57.

١٤١- **Eparchikon Biblion (Nicole),** XX. 2. p. 57.

١٤٢- **Eparchikon Biblion (Nicole),** V. 5, pp. 30-31.

١٤٣- **Eparchikon Biblion (Nicole),** X. 2, p. 42.

١٤٤- **Eparchikon Biblion (Nicole),** V. 5, pp. 30 - 31.

١٤٥- **Eparchikon Biblion (Nicole),** VI. 5. p. 32.

١٤٦- **Eparchikon Biblion (Nicole),** V. 2, pp. 29 - 30.

١٤٧- **Eparchikon Biblion (Nicole),** IX. 6, p. 40.

وانظر أيضا:

Stöckle, **Zünfte,** pp. 65 - 66.

١٤٨- **Theoph. Cont.,** p. 357; **Georg. Monach. Cont.,** p. 853; **Leo Grammaticus,** pp. 266 - 267.

وانظر أيضا:

Bratianu, **Commerce Bulgare,** pp. 30 - 36.

١٤٩- عن شروط اتفاقية سنة ٩٠٧م، ومعاهدة سنة ٩١٢م، انظر:

Primary Chronicle, pp. 64 - 65; pp. 65 - 68.

وللمزيد عن هجوم الروس على القسطنطينية سنة ٩٠٧م، انظر:

Ostrogorsky, **Prince Oleg,** pp. 47 - 62.

Vasiliev, **Second Russian Attack,** pp. 161 - 225;

Jenkins, **Supposed Russian Attack, pp. 403 - 406.**

١٥٠- **Primary Chronicle,** pp. 64 - 65.

١٥١- Vasiliev, **Byzantine Empire,** I. p. 322;

Ostrogorsky, **State,** p. 277.

١٥٢- انظر نص اتفاقية سنة ٩٤٥م في؛

Primary Chronicle, pp. 73. - 77.

١٥٣- **Eparchikon Biblion (Nicole),** II. 4,6, p. 23.

١٥٤- **Eparchikon Biblion (Nicole),** III. 2,5, pp. 25 - 26.

١٥٥- **Eparchikon Biblion (Nicole),** IV. 1,2,4, pp. 26 - 27.

١٥٦- **Eparchikon Biblion (Nicole),** VIII. 1,3,5, pp. 35 - 37.

١٥٧- توجد قائمة كاملة بالسلع المحظور تصديرها للخارج في المجموعة القانونية المعروفة باسم بازيليكا Basilika أنظر:

Leo, VI, **Basilika,** XIX. 1, 81 - 84.

وانظر أيضا:

Stöckle, **Zünfte,** p. 120, note, 2;

Macri, **Économie Urbaine,** pp. 25 , 55.

١٥٨- Stöckle, **Zünfte,** p.111.

١٥٩- Leo VI, **Basilika,**XIX. 1, 81 - 84.

١٦٠- **Eparchikon Biblion (Nicole),** XII. 4. p. 46.

١٦١- Leo, VI, **Basilika,** XIX. 1, 83.

١٦٢- **Eparchikon Biblion (Nicole),** VIII. 7. p. 37.

١٦٣- **Eparchikon Biblion (Nicole),** XII. 1, p. 45.

١٦٤- **Eparchikon Biblion (Nicole),** XII. 7, p. 46.

١٦٥- **Eparchikon Biblion (Nicole),** IV. 8, p. 28.

١٦٦- Liutprand, **Antapodosis, VI. 7 - 10, pp. 156 - 158.**

وانظر كذلك:

Toynbee, **Constantine,** pp. 17 - 18.

١٦٧- Ostrogorsky, **State, p. 291;**

Vasiliev, **Byzantine Empire, I, pp. 327 - 328.**

١٦٨- انظر الوصف الكامل لهذه التجربة التى مر بها الاسقف الكريموني في:

Liutprand, **De Legatione,** LIII - LV, pp. 203 - 206.

١٦٩- Liutprand, **De Legatione,** LV, p. 206.

١٧٠- **De Caerim.,** II, pp. 661 - 662.

انظر أيضا ملاحظات الاستاذ «هندي» الذي أصلح النص الذي أورده قسطنطين السابع عن هذه السفارة في كتابه المراسم البيزنطية:

Hendy, **Monetary Economy,** p. 268.

١٧١- Hendy, **Monetary Economy,** p. 268.

١٧٢- **De Caerim.,** II, p. 662.

وانظر كذلك:

Hendy, **Monetary Economy,** p. 268.

١٧٣- **De Caerim.**, II, p. 662.

١٧٤- للمزيد عن هذه النظرية، انظر:

Pirenne, **Mahomet et Charlemagne;**

Riising, **Pirenne's Thesis,** pp. 87 - 130.

١٧٥- بالنسبة للدراسات التي تناولت هذه النظرية بالنقد والتحليل، انظر:

Riising, **Pirenne's Thesis,** pp. 87 - 130;

Perroy, **Encore Mahomet et Charlemagne,** pp. 232 - 239; Havighurst, **The Pirenne Thesis;**

Grierson, **Commerce in the Dark Ages,** pp. 123 - 140;

Roberts, **Reformulation,** pp. 297 - 315;

Eickhoff, **Seekrieg,** ,pp. 266 - 268; Ashtor, **Observations,** pp. 166 - 194; Ashtor, **Nouvelles refléxions, pp. 601 - 607.**

١٧٦- انظر الفصل الخامس بنقابة تجار الملابس والمنسوجات الحريرية الواردة من الشام في كتاب الوالي:

Eparchikon Biblion (Nicole), V. pp. 29 - 31.

١٧٧- للمزيد عن قيام بيزنطية بقطع التجارة مع الدولة الأموية انظر:

Theophanes, I. p. 365;

Eickhoff, **Seekrieg,** p. 31 and pp. 266 - 268.

وانظر أيضا:

ارشيبالد لويس: القوى البحرية والتجارية، ص١٣٤ - ١٣٥.

١٧٨- يحى الانطاكي: تاريخ يحيى ابن سعيد الانطاكي، نشر شيخو (بيروت، ١٩٠٩)، ص٢١٤.

قائمة المصادر والمراجع والمختصرات الاجنبية*

Abrahamse, **Hagiographic Sources**	D. Abrahamse, **Hagiographic Sources for Byzantine Cities** (University Microfilms, Ann. Arbor, Michigan 1967).
Adelson, **Light Weight Solidi**	H.L. Adelson, **Light Weight Solidi and Byzantine Trade during the Sixth and Seventh Centuries** (New York, 1957).
Adontz, **Basil I.**	**N. Adontz, "L'Âge et l'Origine de l'Empereur Basil I. (867-886)" ,B,** 8 (1933), PP.475-500; 9 (1934), PP. 223-260.
Ahrweiler, **Asie Mineure**	H. Ahrweiler, "L'Asie Mineure et les Invasions Arabes", **RH,** 227 (1962), pp. 1-32.
Ahrweiler, **Byzance et la Mer**	H. Ahrweiler, **Byzance et la Mer: la Marine de Guerre, la politique, et les Institutions Maritimes de Byzance aux VII-XV Siecles** (Paris, 1966).
Antoniadis-**Bibicou, Études**	H. Antoniadis-Bibicou, **Études d' Histoire Maritime de Byzance. A propos du "Thème de Caravisiens"** (Paris, 1966) [Bibliothèque Générale de l' École Pratique des Hautes Études, VI Section].
Ashtor, **Nouvelle refléxions**	E. Ashtor, "Nouvelle refléxions sur la thèse de Pirenne", **Revue Suisse d'histoire,** 20 (1970), pp.601-607.
Ashtor, **Observations**	E. Ashtor, "Quelques observations d'un Orientaliste sur la thèse de Pirenne", **JESHO,** 13 (1970), pp. 166-194.
B	**Byzantion, Bruxelles (Paris), 1924 ff.**
Boba, **Nomads**	I. Boba, **Nomads, Northmen and slavs** (The Hague, 1967).

* يلاحظ أن هذه القائمة تقتصر على المصادر والمراجع والمختصرات الاجنبية فقط، اما المصادر والمراجع العربية والمعربة فقد سجلناها كاملة عند ذكرها لأول مرة ضمن حواشي هذه الدراسة.

Bratianu, **Approvisionnement**	G.J. Bratianu, "La Question de l' Approvisionnement de Constantinople á l' Époque Byzantine et Ottomane", **B,** 5 (1929-1930), PP. 83-107.
Bratianu, **Commerce Bulgare**	G.J. Bratianu, "Le Commerce Bulgare dans l'Empire Byzantin et le Monopole de l' Empereur Léon VI á Thessalonique", **SN (1940), PP. 30-36.**
Bréhier, Institutions	L. Bréhier, **Les Institutions de l' Empire Byzantine** (Paris, 1949). [Le Monde byzantin Vol. II].
Bréhier, **Population Rurales**	L. Bréhier, "Les Population Rurales au IX me Siècle d'après l'Hagiographie Byzantine", **B** I (1924), PP. 177 -190.
BS	Balkan studies.
BSL	Byzantinoslavica. Prague 1929 ff.
BZ	Byzantinische Zeitschrift, (Leipzig), München 1892 ff.
Cameniates, **De Exp.**	**Ioannis Caminiatae de Expugnatione Thessalonicae,** ed G. Boehlig (Berlin, 1973).
Charanis, **Ethnic Changes**	P. Charanis, "Ethnic changes in the Byzantine Empire in the Seventh Century", **DOP** 13 (1959), PP. 25-44.
Charanis, **Social Structure**	P. Charanis, "On the Social structure of the Later Roman Empire", **B,**17 (1944-1945), PP. 39-57.
Chronicon Paschale	**Chronicon Paschale,** ed. L.Dindorf (Bonn, 1832), 2 Volds.
CM	Classica et Mediaevalia.
CMH	Cambridge Medieval History, 2nd revised edn. J.M. Hussey (Cambridge, 1966).

Codex Justinianus — **Codex Justinianus,** Vol. II. in: **Corpus Iuris Civilis,** edd. P. Krueger, T. Mommsen, T. schoell and G. Kroll, (Berlin, 1954), 3 Vols.

Croke, **Envoys to Attila** — B. Croke. "Anatolius and Nomus: Envoys to Attila", **BSL** 42 (1981), PP. 159-170.

DAI — Constantine Porphyrogenitus, **De Administrando Imperio,** Vol. I: **Greek Text** ed. G. Moravcsik, Engl. trans. by R. Jenkins (Budapest, 1949); Vol. II: **Commentary** ed. by R. Jenkins and others, (London, 1962).

De Caerim — **Constantini Porphyrogeniti Imperatoris De Cerimoniis Aulae Byzantinae, ed, I. Reiske (Bonn, 1829-1830), 2 Vols.**

De Them — **Constantino Porfirogenito De Thematibus,** ed. A. Pertusi (Citta'Del Vaticano, 1952) . [Studi E Testo 160].

Dölger, **Beiträge** — F. Dölger, "Beiträge Zur Geschichte der byzantinischen Finanzverwaltung, besonders des 10. und 11. Jahrhunderts", in: **Byzantinisches Archiv,** Heft 9 (Berlin and Leipzig, 1927). Reprint.

Dölger, **Regesten (Kais)** — F. Dölger, **Regesten der Kaiserurkunden des Oströmischen Reiches von 565-1453** (München / Berlin, 1924 - 1965), 5 Vols.

DOP — Dumbarton Oaks Papers (Cambridge/Mass.) Washington 1941 ff.

Dujcev, **Moravia** — I. Dujcev, "L'Activité de Constantine Philosophe-Cyrille en Moravia", **BSL, 24 (1963), PP. 219-228.**

Dvornik, Byzance — F. Dvornik, **Les Slaves, Byzance et Rome au IX. Siecle** (Paris, 1926).

Dvornik, **Grégoire de Décapolite**	F. Dvornik, **La Vie de saint Grégoire de Décapolite et Les Slaves Mace´doniens au IX Sieċle** (Paris, 1926).
Ecloga Privata Aucta	**Ecloga Privata Aucta,** ed. Zachariae von Lingenthal. Reprint, in: **JGR** (Zepos), Vol. VI, pp. 7-47.
Eickhoff, Seekrieg	E. Eickhoff, **Seekrieg und Seepolitik Zwischen Islam und Abendland: Das Mittelmeer unter byzantinischer und Arabischer Hegemonie (650-1040)** (Berlin, 1966).
Epanagoge	**Hē Epanagoge,** ed. K.E. Zachariae von Lingenthal in: **Collectio Librorum Iuris Graeco-Romani Ineditorum. Ecloga Leonis et Constantini. Epanagoge Basilii, Leonis et Alexandri** (Leipzig, 1852), PP. 53-217. Reprinted in: **JGR (Zepos),** Vol. II. PP. 229-368.
Eparchikon Biblion (Nicole)	**Léontos Toû Sophoû To Eparchikon Biblion : Le Livre du Préfet, ou l' Édit de L'Empereur Léon le Sage sur Les Corporations de Constantinople, Texte Grec du Genevensis** 23, ed. J. Nicole (Geneva, 1893).
Fagerlie, **Byzantine Solidi**	J.M. Fagerlie, **Late Roman and Byzantine Solidi Found in Sweden and Denmark** (New York, 1967).
FHG	Fragmenta Historicorum Graecorum, edd. C. and T. Müller (Paris, 1874-1885), 5 Vols.
Frances, **Ville Byzantine**	E. Frances, "La Ville Byzantine et La Monnaie aux VII-VIII Sieċles", **Byzantinobulgarica, 2 (1966), PP. 3-14.**
Genesius	J. Genesius, **Regna,** ed C. Lachmann (Bonn, 1834).
Georg, Monach, Cont.	**Georgius Monachus Continuatus,** ed I. Bekker in: **Theoph Cont.** (Bonn, 1838), PP. 761-924.
Grierson, **Commerce in The Dark Ages**	P. Grierson, "Commerce in the Dark Ages: A Critique of the Evidence", **TRHS,** 9 (1959), PP.123-140
Grierson, **Reforms of 'Abd al-Malik**	P. Grierson, "The Monetary Reforms of 'Abd al-Malik", **JESHO,** 3 (1960), PP. 241-264.

Guilland, **Recherches**	R. Guilland, **Recherches Sur Les Institutions Byzantines** (Amsterdam, 1967), 2 Vols.
Haussig, **Byzantine Civilization**	H.W. Haussig, **A History of Byzantine Civilization,** trans. by J.M. Hussey (London, 1971).
Havighurst, **The Pirenne Thesis**	A. Havighurst (ed). **The Pirenne Thesis: Analysis, Criticism and Revision,** (Boston, 1958).
Hendy, **Economic Reappraisal**	M.F. Hendy, "Byzantium, 1081-1204: An Economic [illegible] Reappraisal", **TRHS,** 20 (1970), pp. 31-52.
Hendy, **Monetary Economy**	M.F. Hendy, **Studies in the Byzantine Monetary Economy C.300-1450** (Cambridge university Press, 1984).
HGM	Historici Graeci Minores, ed. L. Dindorf (Leipzig, 1870-1871), 2 Vols.
Honigmann, **Ostgrenze**	E. Honigmann, **Die Ostgrenze des byzantinischen Reiches von 363-1071** (Brusseles, 1935). [Vasiliev, Byzance et Les Arabes, III].
Jenkins, **Social Life**	R. Jenkins, "Social Life in the Byzantine Empire", **CMH,** IV Pt. 2 (1967), pp 79-103.
Jenkins, **Supposed Russian Attack**	R.J.H.R. Jenkins, "The supposed Russian Attack on Constantinople in 907: Evidence of the Pseudo-Symeon, **Speculum, 24 (1949), pp.403-406.**
JESHO	Journal of the Economic and Social History of the Orient.
JGR (Lingenthal)	Jus Graeco-Romanum, ed. C.E. Zachariae von Lingenthal, Part III: **Novellae Constitutiones** (Leipzig, 1857), pp 220-318.
JRG (Zepos)	**Jus Graeco-Romanum, edd. I. and P Zepos (Athens, 1931), 8 Vols.**
Jones, LRE	A.H.M. Jones, **The Later Roman Empire 284-602 A.D. A Social, Economic and Administrative survey.** Reprint. (Oxford, 1973), 2 Vols.

Just., Nov.	**Justiniani Novellae,** Vol. III in: Corpus Iuris Civilis, edd. R. Schoell et G. Kroll (Berlin, 1922), 3 Vols.
Kazhdan, Constable, **People and Power**	A. Kazhdan, G. Constable, **People and Power in Byzantium** (Washington, 1982).
Kirsten, **Byzantinische Stadt**	E. Kirsten, "Die byzantinische Stadt", **Berichte zum XI. Internationalen Byzantinisten-Kongressc.**(München, 1958), Vol. III/1, pp.1-42.
Lemerle, **Esquisse**	P. Lemerle, "Esquisse Pour Une Histoire Agraire de Byzance: Les Sources et Les Problèmes", **RH,** 219 (1958), pp. 32-74, 254-284; 220 (1959), pp. 43-94.
Leo Diaconus	**Leonis Diaconi Caloensis Historiae Libri Decem et Liber de Vilitatione Bellica Nicephori Augusti, ed. C.B.** Hase (Bonn, 1828), PP. 3-178.
Leo Grammaticus	**Leonis Grammatici Chronographia** ed. I. Bekker (Bonn, 1842), PP. 1-331.
Leo VI, **Basilika**	**Basilicorum Libri LX,** ed. C.W.E. Heimbach (Leipzig, 1833-1870), 6Vols. Two supplements have been added: **(1) Supplementum editionis Basilicorum Heimbachianae,** ed. K.E. Zachariae von Lingenthal (Leipzig, 1846), **(2) Basilicorum Libri LX.** Vol. VII-Editionis Heimbachianae supplementum alterum, ed. E.C. Ferrini and J. Mercati (Leipzig and Milan, 1897).
Leo VI, **Taktika**	**Leonis Imperatoris Tactica, ed. J.** P. Migne in: **PG,** 107 (Paris, 1863), Cols. 669-1120.
Le strange, **Eastern Caliphate**	G. Le Strange, **The Lands of the Eastern Caliphate.** (Cambridge 1905).
Liutprand, **Antapodosis**	Liutprand (Liudprand) Bishop of Cremona, **Antapodosis** in: **Opera,** ed, by J. Becker (Die Werke Liudprands von Cremona) (Hanover/Leipzig, 1915).
Liutprand, **De Legatione**	Liutprand (Liudprand) Bishop of Cremona, **Relatio De Legatione Constantinopolitana,** in: **Opera,** ed. by J.

Becker (Die Werke Liudprands von Cremona) (Hanover/ Leipzig 1915), PP. 175-212.

Livre du Préfet — **Le Livre du Préfet ou L'Édit de L' Empereur Léon le Sage Sur Les Corporations de Constantinople,** trad. Française du Texte Grec de Genéve Par J. Nicole (Genève & Bale, 1894).

Lopez, **Crossroads** — R.S. Lopez, "The Crossroads Within the Wall" in : **The Historian and the City,** ed. O. Handlin and J. Burchard (Cambridge / Mass., 1963).

Lopez, **Role of Trade** — R.S. Lopez, "The Role of Trade in the Economic Readjustment of Byzantium in the Seventh century", **DOP,** 13 (1959), PP. 69-85.

Lopez, **Silk Industry** — R.S. Lopez, "Silk Industry in the Byzantine Empire", **Speculum,** 20 (1945) PP.1-42.

Macri, 'Economie Urbaine — C.M. Macri, **L'Organisation de L' Économie Urbaine dans Byzance Sous La Dynastie de Macédoine (867-1057) (Paris, 1925).**

Malalas — **Ioannis Malalae Chronographia** ed. L. Dindorf (Bonn, 1831).

Malchus (of Philadelphia) — Malchus of Philadelphia, **Fragmenta,** ed. K. Müller, in: **FHG,** IV (Paris 1883), 111-132

Mango, **New Rome** — C. Mango, **Byzantium: the Empire of New Rome** (London, 1980).

Marcellinus Comes — **Comitis Marcellini Chronicon,** ed. T, Mommsen in: **MGH (AA),** XI (Berlin, 1894) PP. 37-109).

Menander Protector — **Menandri Protectoris Fragmenta,** ed. L. Dindorf in: **HGM,** II (Leipzig 1871), PP1-131.

MGH (AA) — Monumenta Germaniae Historica (Auctores Antiquissimi), edd. G. Pertz, T. Mommsen and others (Berlin, 1877-1919).

Mickwitz, **Kartell-funktionen**	**G. Mickwitz, Die Kartell-funktionen der Zünfte und ihre Bedeutung bei der Entstehung des Zunftwesens. Eine Studie in Spätantiker und Mittelalterlicher Wirtschaftsgeschichte** (Helsingfors, 1936).
Moravcsik, **Legenden**	**G. Moravcsik," Sagen und Legenden Über Kaiser Basileios I."DOP,** 15 (1961), PP.59-126.
Nicephorus	**Nicephori Archiepiscopi Constantinopolitani Opuscula Historica**, ed. C De. Boor (Leipzig, 1880).
Nomos Rhodiōn Nautikos	**Nomos Rhodiōn Nautikos,** ed. W. Ashburner **"The Rhodian Sea Law"** (Oxford, 1909), Eng., trans by E.H. Freshfield, **A Manual of Later Roman Law** (Cambridge, 1927).
Novellae Leonis	**Les Novelles de Léon VI Le Sage,** ed. and trans. by P. Noailles and A. Dain (Paris, 1944).
Obolensky, **Byzantine Slav Relations**	D. Obolensky, "The Cult of St. Demetrius of Thessaloniki in the History of Byzantine-Slave Relations", **BS** 15 (1974) PP.3-20.
Obolensky, **Commonwealth**	D. Obolensky, **The byzantine Commonwealth. Eastern Europe: 500-1453 A.D.** (London, 1971).
Oikonomidès, **Boutiques de Constantinople**	N. Oikonomidès, "Quelques Boutiques de Constantinople au X^e Siècle: Prix, Loyers, Imposition (Cod. Patmiacus 171)", **DOP,** 26 (1972), PP 345-356.
Oikonomidès, **Préséance**	N. Oikonomidès, **Les Listes de Préséance Byzantines des IX^e. et X^e Siècles.** (Paris, 1972).
Ostrogorsky, **Byzantine Cities**	G. Ostrogorsky, "Byzantine Cities", **DOP,** 13 (1959), PP.47-66.
Ostrogorsky, **Entwicklungsgrundlagen**	G. Ostrogorsky, "Die Wirtschaftlichen und Sozialen Entwicklungsgrundlagen, des byzantinischen Reiches", **Vierteljahrschrift für Sozial- und Wirtschaftsgeschichte,** 22. Band (Stuttgart, 1929), PP. 129-143.

Ostrogorsky, **Preise** — G. Ostrogorsky, "Löhne und Preise in Byzanz", **BZ,** 32 (1932), PP. 293-333.

Ostrogorsky, Prince oleg — G. Ostrogorsky, "L'Expédition du Prince Oleg Contre Constantinople en 907" **Annales de L'Institut Kondakov,** XI (1939), PP. 47-62, 296-298.

Ostrogorsky, **State** — **G. Ostrogorsky, History of the Byzantine State,** trans. by J. Hussey (Oxford, 1968).

Ostrogorsky, **Steuergemeinde** — G. Ostrogorsky, "Die ländliche Steuergemeinde des byzantinischen Reiches im X. Jahrhundert", **Vierteljahrschrift für Sozial-und Wirtschaftsgeschichte,** 20 (1927), PP, 1-108.

Ostrogorsky, **World** — G. Ostrogorsky, "The Byzantine Empire in the World of the Seventh Century", **DOP, 13 (1959), PP. 1-21.**

Perroy, Encore Mahomet et Charlemagne — E. Perroy, "Encore Mahomet et Charlemagne", **RH,** 222 (1954), PP. 232-239.

PG — Patrologiae Curus Completus. Series Graeca, ed. J.P. Migne (Paris, 1857-1866), 161 Vols.

Pirenne, **Mahomet et Charlemagne** — H. Pirenne, **Mahomet et Charlemagne,** ed. by Jacques Pirenne and F. Vercauteren (Paris/Brussels, 1937). Eng. trans. by Bernard Miall (London, 1958).

Pirenne, **Medieval Cities** — H. Pirenne, **Medieval Cities,** trans. F.D. Halsey (Princeton, 1948).

Primary Chronicle — **The Russian Primary Chronicle,** ed. and trans. S.H. Cross and O.P. Sherbowitz-Wetzor (Cambridge/Mass., 1953).

Priscus of Panium — Priscus of Panium, **Fragmenta,** ed. K. Müller in: **FHG,** IV (Paris, 1883) PP. 69-110.

Prochiron — **Ho Procheiros Nomos. Imperatorum Basilii, Constantini et Leonis Prochiron,** ed. K.E. Zachariae Von Lingenthal (Heidelberg, 1837). Reprinted in: **JGR (Zepos), II, PP. 108-228.**

Procopius, Bello Gothico	**Procopii Caesariensis De Bello Gothico (De Bellis Libri V-VIII)** in; **Procopii Caesariensis Opera Omnia,** ed. with Engl. Trans. by H.B. Dewing (Cambridge /Mass., 1960-1962), 7 Vols.
Procopius, **Bello Persico**	**Procopii Caesariensis De Bello Persico (de Bellis Libri I-II)** in: **Procopii Caesariensis Opera Omnia,** ed. with Engl. Trans. by H.B. Dewing (Cambridge /Mass., 1960-1962), 7 Vols.
Procopius, **Historia Arcana**	**Procopii Caesariensis Historia Arcana,** in: **Procopii Caesariensis Opera Omnia,** ed. with Engl. Trans. by H.B. Dewing (Cambridge /Mass., 1960-1962), 7 Vols. Revue Historique.
RH	Revue Historique.
Riising, **Pirenne's Thesis**	A. Riising, "The Fate of Henri Pirenne's Thesis on the Consequences of the Islamic Expansion", **CM,** 13 (1952), PP.87-130
Roberts, **Reformulation**	P. Roberts, "The Pirenne Thesis: Economies or Civilizations: Toward Reformulation", **CM,** 25(1964), PP. 297-315.
Scheltema, **Byzantine Law**	H.J. Scheltema, "Byzantine Law", **CHM,** IV, Pt.2 (1967), PP.55-77.
Scriptores Originum	**Scriptores Originum Constantinopolitanarum,** ed. Th. Praeger (Leipzig, 1901).
Scylitzes	I. Scylitzes, **Synopsis Historiarum, ed I. Thurn (Berlin, 1973).**
Setton, The Latins in Greece	K.M. Setton, "The Latins in Greece and the Aegean from the Fourth Crusade to the End of the Middle Ages", **CMH.** IV, Pt.1 (1966), PP. 388-430.
Shaban, **Islamic History**	M.A. Shaban, **Islamic History a New Interpretation. Vol. I: (A.D. 600-750). Vol. II: (A.D. 750-1055).** (Cambridge, 1971, 1976).
SN	Sbornik Nikov. Sofia 1940 ff.

Stenton, **England** — F.M. Stenton, **Anglo-Saxon England** (Oxford, 1947).

Stöckle, **Zünfte** — A. Stöckle, **Spätrömische und Byzantinische Zünfte. Untersuchungen Zum Sogenannten Eparchikon Biblion Leos des Weisen.** Reprint (Wiesbaden, 1963).

Stratos, **Seventh Century** — A.N. Stratos, **Byzantium in the Seventh Century** (Amesterdam, 1968).

Teall, **Grain Supply** — J. Teall, "The Grain Supply of the Byzantine Empire, 330-1024 A.D.", **DOP,** 13 (1959), PP.87-139.

Theophanes — **Theophanes Chronographia,** ed, C. De. Boor (Leipzig, 1883-1885), 2 Vols.

Theoph. Cont. — **Theophanes Continuatus, Ioannes Cameniata, Symeon Magister, Georgius Monachus Continuatus,** ed, I. Bekker (Bonn, 1838), PP.1-211 and 354-481.

Toynbee, **Constantine** — A. Toynbee, **Constantine Porphyrogenitus and His World** (London, 1973).

TRHS — Transactions of the Royal Historical Society fifth series.

Vasiliev, **Byzance et Les Arabes** — A.A. Vasiliev, **Byzance et Les Arabes i: La Dynastie d'Amorium (820-867); ii: La Dynastie Macédonienne (867-959).** Éd. francaise par H. Grégoire, M. Canard (Bruxelles, 1935, 1950).

Vasiliev, **Byzantine Empire** — A.A.Vasiliev, History of the Byzantine Empire 324-1453 A.D. (Madison, 1971, 1973), 2 Vols.

Vasiliev, **Russian Attack** — A.A. Vasiliev, **The Russian Attack on Constantinople in 860 A.D.** (Cambridge/Mass, 1946).

Vasiliev, **Second Russian Attack** — A.A. Vasiliev, "The Second Russian Attack on Constantinople", **DOP,** 6 (1951), PP. 161-225.

Vital Basilii Imperatoris — Constantine Porphyrogenitus, **Historia De Vita Et Rebus Gestis Basilii Inclyti Imperatoris,** ed. I. Bekker, in: **Theoph, Cont.** (Bonn, 1838), PP. 211-353.

Vlasto, **Christendom** — A. Vlasto, **the Entry of the Slavs Into Christendom. An**

Introduction to the Medieval History of the Slavs. (Cambridge, 1970).

Wiet, **L'Egypte Arabe** — G. Wiet, **L'Egypte Arabe de La Conquête Arabe à La Conquête Ottomane** (Paris, 1937). [Histoire de La Nation Egyptienne, IV].

Zonaras — **Ioannis Zonarae Epitomae Historiarum,** edd. M. Pinder and T. Büttner-Wobst (Bonn, 1841-1897), 3 Vols.

Zoras, **Corporazioni** — G. Zoras, **Le Corporazioni bizantine: Studio Sull' Eparchikon Biblion dell' imperatore Leone VI,** (Rome, 1931).

State And Trade
In The Middle Byzantine Period
(From the Seventh to the End of the Eleventh Century A.D.)

Abstract

This study attempts to investigate the attitude of the state towards trade in the middle Byzantine period i.e., during the time span of slightly less than five centuries between the advent of the seventh and the end of the eleventh centuries. There is every reason to believe that there was no sudden sharp breach of economic continuity in the seventh century, a century which did bring with it a sudden sharp political and cultural break. Despite the Arab naval offensive in the East Mediterranean and the Aegean seas, the Byzantine merchant marine's activity persisted and did not seem to have paralysed. In so far as there was a diminution of Mediterranean maritime trade in the middle Byzantine period, this was due, not to Arab conquest, but to restrictions imposed on the business activities of Byzantine traders by their own government. This paper reveals that the Imperial Government was uneconomic – minded and its primary concern with manufactures and with trade was not to promote them, but to control them, and it did control them at the cost of restricting them. The Book of the Eparch, a collection of government regulations for the control of trade and industry, gives considerable information about the economic life, and particularly the guilds, of Constantinople. The government control of its subjects foreign trade is evident, and its channelling of this trade through a limited number of points on the frontiers in order to facilitate the control of it, produced large local customs receipts. Though the private sector of industry and trade had expanded in volume and had remained tax free, it was unable to absorb all the private capital that was seeking investment.

The Byzantines preferred to stay at home and to leave it to the foreigners who wanted to do business with them to take the trouble to do the travelling. The foreigners, however, who did come to do business at Constantinople were hampered there by vexatious regulations and were kept under police control. This deliberate policy was short-sighted. It flattered the Byzantine pride, and on short term, it gave the Byzantines the advantage in making their bargains and enabled them to use trade-control as a political weapon. But in the end it proved to be disastrous. It enabled the North Italians to capture the domestic as well as the foreign trade of the Byzantine Empire in the last quarter of the eleventh century.